



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الهند

من أجل

مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا

المءءوفاء

iii	معاءلاء العملة
iii	الموازفن والمقاففس
iv	ءرفطة منطفة المشروع
vi	موجز القرض
vii	موجز المشروع
1	الءءء الأول - الاقفصاء والظروف القطفافة واسءراءطففة الصنءوق
1	ألف - الاقفصاء والقطفاع الزراعف
2	باء - الءروس المسءقاة من ءءربة الصنءوق السابفة
2	ءفم - اسءراءطففة الصنءوق فف ءعاونف مع الهنء
4	الءءء الءافف - المشروع
4	ألف - منطفة المشروع والمءموءة المسءهفة واسءراءطففة الءمافز بفن الءنسفن
5	باء - أهءاف المشروع ونطاقف
6	ءفم - عناصر المشروع
9	ءال - الءكالفف والءمولف
12	هاف - الءورفء؁ والصرف؁ والءساباء والمراءفة
12	واف - الءنظفم والإءارة
14	زاف - المبرراء الاقفصاءفة
15	ءاف - المخاطر
15	طاء - الأءر البفئف
15	فاء - السماء الابءكارفة
16	الءءء الءالف - الوءائف القانوففة والسنء القانوفف
16	الءءء الرابع - الءوصفة
	الملءق
17	موجز الضماماء الءكمفلفة الهامفة المءرءة فف اءفاقفة القرض المءفاوض بشأنفها

APPENDIXES

	الذيول	
I. COUNTRY DATA	أولا -	1
II. PREVIOUS IFAD FINANCING	البيانات القطرية	
III. LOGICAL FRAMEWORK	ثانيا -	2
IV. SUMMARY OF POLICY ISSUES AND FOLLOW-UP ACTION REQUIRED	التمويل السابق للصندوق في الهند	
V. PROJECT MANAGEMENT CHART	ثالثا -	3
VI. PROCESS CHART – COMMUNITY INSTITUTIONS DEVELOPMENT	الإطار المنطقي	
VII. PROCESS CHART – ENTERPRISE DEVELOPMENT	رابعا -	8
VIII. PROCESS CHART – FINANCIAL INTERMEDIATION	موجز لقضايا السياسات وإجراءات المتابعة المطلوبة	
	خامسا -	12
	سادسا -	13
	سابعا -	14
	ثامنا -	15



معادلات العملة

روبية هندية	=	وحدة العملة
47.0 روبية هندية	=	1.00 دولار أمريكي
0.021 دولار أمريكي	=	1.00 روبية هندية

الموازين والمقاييس

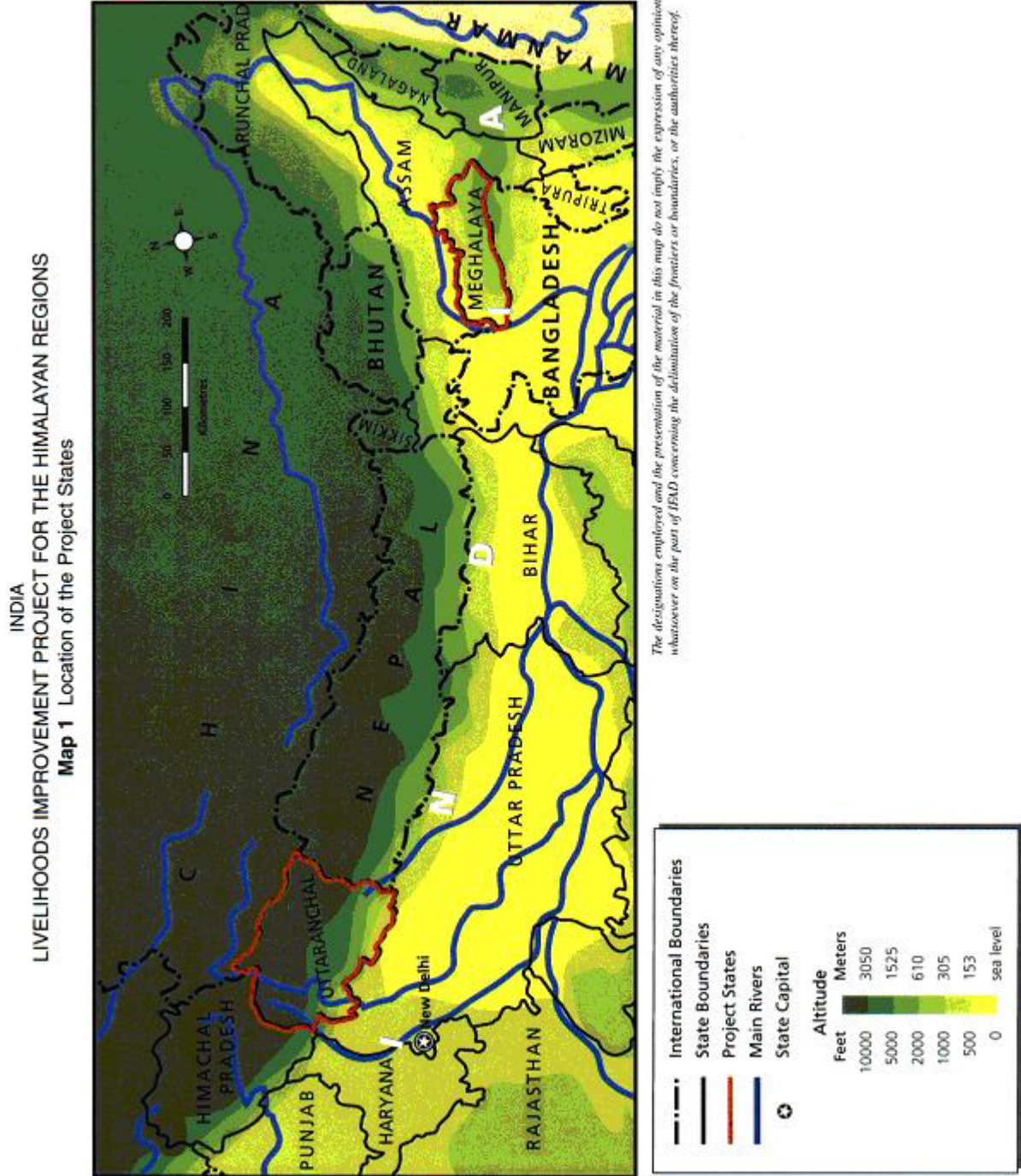
2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10.76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة جمهورية الهند

السنة المالية

1 أبريل/نيسان - 31 مارس/آذار

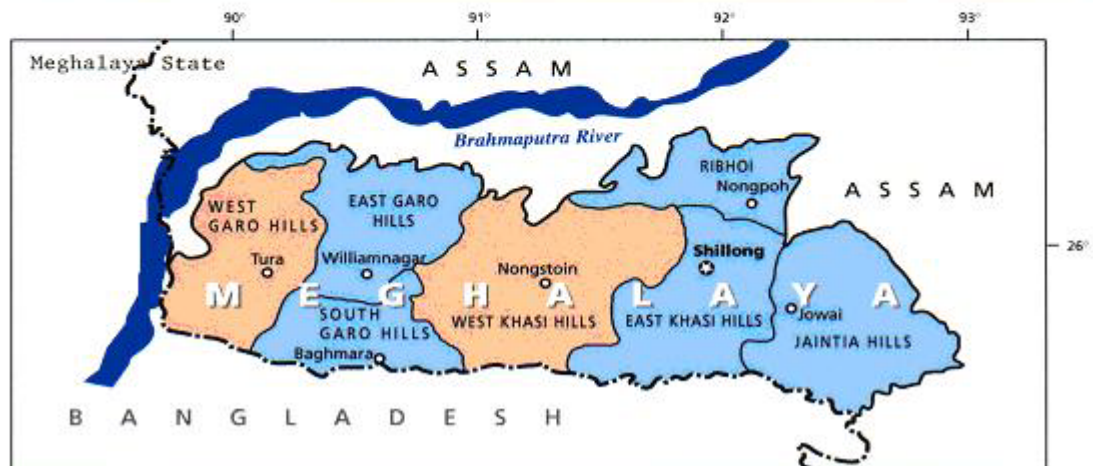
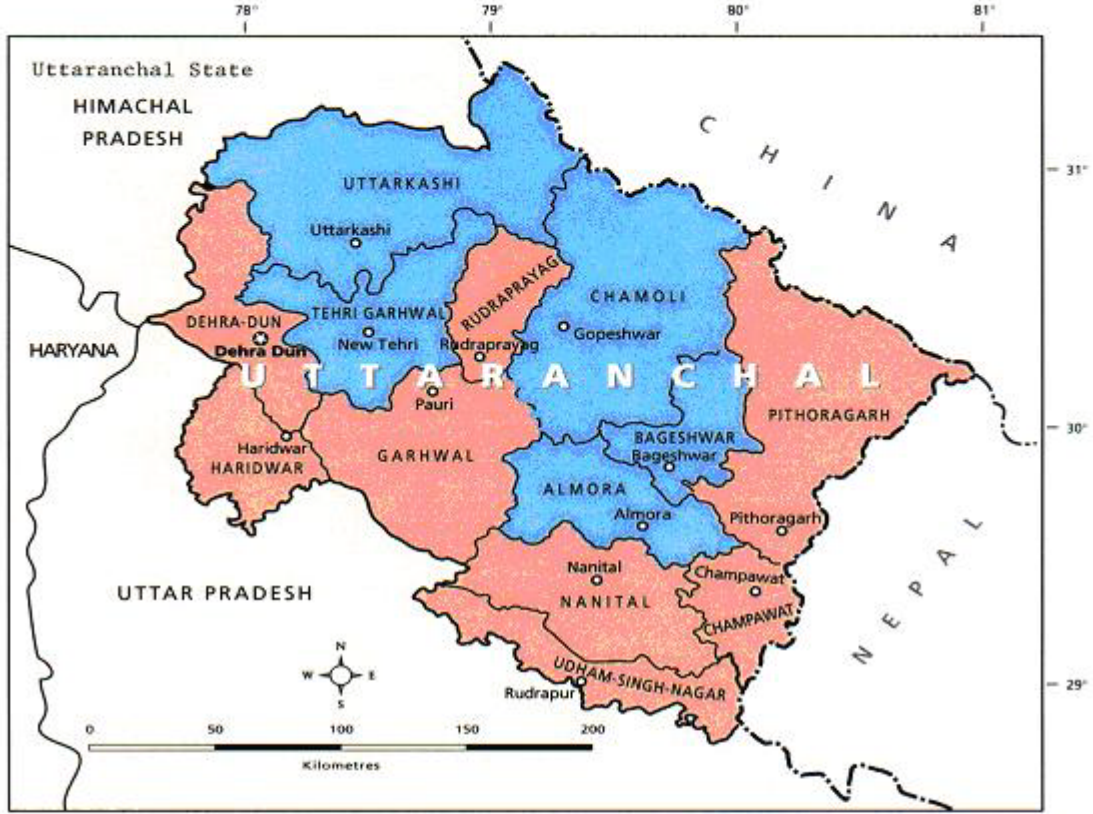
خريطة منطقة المشروع



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

INDIA
 LIVELIHOODS IMPROVEMENT PROJECT FOR THE HIMALAYAN REGIONS
Map 2 Location of the Project Districts



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو التحويم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الهند

مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الهند
الوكالة المنفذة:	حكومة الهند، وحكومتا ولايتي ميغالايا وأوتارانشال وجمعيات التنمية الريفية في كل منهما
التكلفة الكلية للمشروع:	84 29 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	27.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 39.92 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، وبتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	لا توجد
مساهمة المقترض:	حكومتا الولايتين 11.44 دولار أمريكي مؤسسات مالية رسمية - 23.44 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	9.49 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

حالة الفقر والفئات المستفيدة. أصيب نظام البقاء القائم على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير، في مجتمعات جبال الهملايا، بضعف خطير على مرّ السنين. وأدى ذلك إلى زيادة أحوال الفقر في المناطق الجبلية سوءاً، ونتيجةً لذلك - إلى تدهور الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والحراج. إزاء هذه الخلفية، سيعمل المشروع في أبعد المناطق وأقلها نمواً، ويشمل ذلك خمس مقاطعات في كل من ولايتي ميغالايا وأوتارناشال. ويتبين من تقدير إشاري أن ما يقدر بنحو 72 000 أسرة في أكثر من 1 730 قرية سيستفيدون فائدة مباشرة من الفرص الموسّعة لتحسين أحوال المعيشة، وزيادة الدخل وتحقيق أمن اقتصادي أكبر نتيجة لهذا المشروع.

سوف يستهدف المشروع فئات تقع إما تحت خط الفقر أو فوقه بقليل، وهذا نهج يقصد به الحيلولة دون إثارة عداء في المجتمع الأكبر. وعلى وجه الخصوص، سوف يقوم بما يلي: (i) يختار أحياء أو قرى توجد فيها نسبة عالية من الفقراء ونسبة أعلى من السكان الذين ينتمون إلى طبقات مصنفة أو قبائل مصنفة؛ (ii) يستخدم الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة أكثر إنتاجية بواسطة تدخلات مناسبة صغيرة الحجم؛ (iii) قصر أعمال العروض على الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. ومن بين الأدوات التي سيستخدمها المشروع لتحقيق أهدافه التقييمات الريفية التشاركية لرسم خرائط للفقر، وتعيين الأنشطة المستهدفة ذاتياً، وبرامج مكثفة لرفع الوعي.

ويهدف المشروع إلى إحداث منظمات يملكها المجتمع المحلي على مستوى القرية فما فوق، ونقل ملكية المشروع وإدارته تدريجياً إلى هذه المؤسسات بعد تزويدها بما هو مناسب لتأدية هذا الدور.

أنشطة المشروع التي تفيد الفئة المستهدفة. سوف يعتمد المشروع استراتيجية تجمع بين تحليل القطاعات الفرعية وتنمية الخدمات التجارية لتحديد وتنمية أسباب المعيشة على شكل مشاريع صغيرة جداً. ومن شأن العروض الواسعة الانتشار لمختلف فرص أسباب المعيشة أن تمكن المشاركين في المشروع من أن يختاروا، بناءً على المعرفة، أسباب المعيشة التي هي أنسب ما تكون لمواردهم ومهاراتهم واهتماماتهم. وسوف يستثمر المشروع استثمارات كبيرة في نظم دعم أسباب المعيشة بهدف الوصول إلى مساعدة مالية كبيرة من المؤسسات المالية النظامية. وستقدم هذه المؤسسات قروضاً لمجموعات العون الذاتي لإنشاء مشاريع صغيرة جداً ومشاريع صغيرة توفر صلات أمامية وخلفية مع هذه المشاريع الصغيرة جداً. وسوف يقدم المشروع أيضاً مساعدة لما يلي: (i) تمكين وبناء قدرات المجتمعات المحلية ودعم المنظمات؛ (ii) تعزيز وتنمية فرص متنوعة لأسباب المعيشة تركز على الزراعة العضوية/الزراعة المتناوبة، وتربية الحيوانات، ومصائد الأسماك، والحراج (بما في ذلك منتجات الحراج غير الخشبية، والنباتات الطبية والعطرية، والحراج القابلة للزراعة، والمنتجات الطبيعية الأخرى)، والأنشطة ذات الصلة بالتربة والماء، ومختلف الفرص الأخرى خارج المزرعة، كالسياحة البيئية، ثم إقامة صلات أمامية وخلفية وأفقية؛ (iii) تنمية نظم دعم أسباب المعيشة بواسطة شركة رأس مال اجتماعي مغامر، وتوفير خدمات مالية ريفية وغير ذلك من خدمات تنمية الأعمال التجارية، وتيسير الصلات الخلفية والأمامية مع الاقتصاد الأوسع نطاقاً؛ (iv) تطوير استراتيجيات وسياسات ملائمة، وعرض تكنولوجيات لتقليل أعباء العمل على النساء.



مشاركة المستفيدين. بما يتماشى تماما مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، يهدف المشروع إلى تمكين الفقراء بتطوير مؤسسات شعبية ورفع مستويات دخل المجموعات المستهدفة بإدخال استراتيجيات ابتكارية لتنمية المشاريع الصغيرة جداً. وسوف يقدم لأفقر الناس سلسلة من فرص أسباب المعيشة تمكنهم من اختيار أكثرها ملاءمة لاحتياجاتهم ومهاراتهم وقواعد مواردهم. وبوجه العموم، سوف يعتمد نهجاً مرناً، موجه نحو العملية، ومدفوع بالطلب لتمكين أصحاب المصلحة الرئيسيين من تقرير نطاق أنشطة المشروع وتوقيتها وسرعة تنفيذها وتتابعها. ولذلك سيعاد النظر في تصميم المشروع وتحسينه بناءً على الدروس المستفادة. ومن شأن نظام تخطيط تشاركي وعملية تقييم مستمرة أن يسهل هذه العملية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الهند

من أجل

مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الهند بما قيمته 27.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 39.92 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة الهند 3.29 مليون كيلومتر مربع، وبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة في عام 2001؛ وهي بذلك سابع أكبر بلد في العالم مساحةً وثاني أكبر بلد بعدد السكان. يعيش نحو 73% من السكان في مناطق ريفية ويعتمدون في الغالب على الزراعة لكسب أسباب معيشتهم. وتعتبر نسبة 55% فقط من أراضي الهند صالحة للزراعة، ويقوم كل هكتار من الأرض المزروعة بأود ما يتراوح بين 4 و7 أشخاص. وقد أخذ معدل النمو السنوي لعدد السكان في التناقص على مرّ الزمن، لكنه ما زال سيقرب من 1.94 في المائة. وبلغت معدلات النمو الاقتصادي ذروتها - 6.7% - في الفترة 1993-1997، ولكنها ثبتت عندئذٍ على معدل 5.5% خلال الفترة 1998-2002. وتراوح معدلات الاستثمار والادخار بين نسبة 22 و25% مع الميل إلى زيادة عجز القطاع العام وزيادة فائض القطاع الخاص. وحققت الهند خلال العقود القليلة الماضية تقدماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والبشرية كليهما. ولأنها بدأت من قاعدة منخفضة جداً فإنها لم تبلغ إلا المرتبة الـ 127 من بين 175 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2001، وما زال متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد فيها منخفضاً، عند 460 دولاراً أمريكياً.

2 - مع أن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الانخفاض بصورة مطّردة، ما زالت هذه الحصة تشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وما زالت تشكل أكبر مساهم في تحسين أحوال الفقراء. اعترافاً بهذا الوضع،

¹ لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

أولت حكومة الهند أولوية عالية للتنمية الزراعية. ونتيجة لذلك أصبح إنتاج الحبوب الغذائية الآن أكثر من 200 مليون طن، أصبح البلد مصدرًا حدياً للحبوب. وأمكنت زيادة إنتاج الأغذية بسبب زيادة مساحة الأراضي المروية واستخدام المزيد من المدخلات. غير أن هذا الاتجاه ربما لا يكون مستداماً. وما زال نحو ثلثي مساحة الأراضي المزروعة أرضاً بعلية تعتمد على مياه الأمطار، وتوفر الأراضي البعلية في الوقت الحاضر الغذاء لنحو 40% من السكان ومنها يأتي 44% من إجمالي إنتاج الأغذية. تعاني الأراضي البعلية من قلة الأمطار وعدم اتساقها ومن تدهور البيئات بصورة متزايدة. وبازدياد عدد سكان الريف أصبح متوسط حجم المزرعة الفردية يتناقص باستمرار. وينبغي حل هذه المشكلة في المدى البعيد، ولو جزئياً على الأقل، وذلك بتحقيق تحولٍ في الاقتصاد، وبنقل جانب كبير من القوى العاملة من الزراعة إلى مجالات أخرى.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

3 - مَوَّلَ الصندوق 17 مشروعاً في الهند منذ عام 1979، وبلغ مستوى تمويلها 425 مليون دولار أمريكي.² دعمت المشاريع الخمسة الأولى تطوير الري على نطاق واسع، لكن الصندوق اعتمد بعد عام 1987 استراتيجية جديدة تركز على احتياجات أكثر الفئات هشاشة. وأظهرت المشاريع السابقة أن التمكين من خلال تحالف الفقراء - إلى جانب التنمية الاقتصادية - أمر غاية في الأهمية. وأظهرت النساء بوجه عام استعداداً وقدرةً ممتازين لتحمل مسؤولية إدارة التنمية. وكانت قلة إمكانيات الوصول إلى الموارد المالية وقلة الدعم المتاح لتنمية المشاريع الصغيرة جداً عقبتين كبيرتين في وجه تنمية الفقراء. ودلت الخبرة أيضاً على أن المشاركة التي لها معنى والمستدامة وتمكين المجتمعات تتطلبان تدريباً واسع النطاق للمجتمعات المحلية وللميسرين. علاوة على ذلك، ينبغي منذ البداية تنفيذ استراتيجيات الاعتماد على الذات؛ ومن المهم أيضاً الاستماع إلى الناس، وأخذ المعرفة الأصلية بعين الاعتبار واعتماد تقنيات تقليدية. وأدرك المسؤولون أن في الإمكان التفاوض محلياً على إدخال تغييرات لتيسير وصول الفقراء إلى الموارد.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الهند

4 - سياسة الهند للحد من الفقر. بلغ تفشي الفقر في الهند حوالي 53% في أول 25 سنة بعد الاستقلال، ولكنه أخذ في الانخفاض بعد ذلك. ولكن أحدث تقدير (2000/1999)، وإن لم يُجرَ على أساس مقارن، يبين أن 27% من الأسر تعيش تحت خط الفقر الرسمي. ولما كان عدد السكان قد ازداد زيادة مطردة، فإن العدد المطلق للفقراء في الهند لم ينخفض انخفاضاً يذكر. ويبين حتى أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، الذي أظهرته تقديرات 2000/1999، أن 260 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر. وثلاثة أرباع هذا العدد، أو 193 مليون نسمة، يقطنون في المناطق الريفية. ويتفاوت مقدار تفشي الفقر في الريف تفاوتاً كبيراً من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة، ومن فئة إثنية أو اجتماعية أو مهنية إلى أخرى، وبين الرجال والنساء. ويمكن القول بوجه عام إن مستويات الفقر أعلى في المناطق الشمالية والشرقية منها في غيرها، وبين الطبقات والطبقات المصنفة. وبوجه عام، تتفاوت الولايات تفاوتاً كبيراً من حيث أدائها في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولذلك فإن ارتفاع التفاوت بين منطقة وأخرى مدعاة للقلق.

5 - على مدى العقود القليلة الماضية، خصصت الهند ما يتراوح بين 6% و7% من نفقات ميزانيتها، أو 1% من الناتج المحلي الإجمالي لبرامج موجهة ضد الفقر، معظمها لتقديم إعانات غذائية (55%)، والقروض المدعومة لإنشاء الأصول (33%) ومشاريع التنمية الريفية (5%). وفي الآونة الأخيرة أعادت صياغة برامجها لمكافحة الفقر وتركز الآن تركيزاً أكبر على توجيه المساعدة من خلال مجموعات العون الذاتي الشعبية. ومن المتصور قيام مؤسسات الحكم الذاتي المحلي بدور أكبر في تنفيذ البرامج واختيار المستفيدين ومراقبتهم. وتعترف الحكومة أيضاً بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية بوصفها ميسرةً للنهج التشاركي الحق تجاه التنمية.

6 - أنشطة الحد من الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية. تسهم المساعدة الإنمائية الرسمية في الهند، البالغة 18% من ميزانية التنمية، أقل نسبياً من مساهمتها في أماكن أخرى. غير أن مساهمتها العالية بدرجة غير متناسبة في استثمارات القطاع الاجتماعي ومدخلاته الابتكارية تجعل المساعدة الإنمائية الرسمية حافزاً على التنمية. بلغ إجمالي التعهدات التي التزمت بها جهات مشاركة ثنائية ومتعددة الأطراف نحو 4.2 مليار دولار أمريكي في السنة منذ عام 1997/1996، وبلغ متوسط استغلالها نحو 3.3 مليار دولار أمريكي. وكانت أكبر مساهمة في المساعدة من مجموعة البنك الدولي ومالت في السنوات الأخيرة نحو القطاع الاجتماعي، لا سيما التعليم والصحة والحد من الفقر. وما زالت الزراعة تشكل حصة كبيرة والعمل جارٍ على تعزيز برامج مكافحة الفقر.

7 - استراتيجية الصندوق في الهند. نظراً إلى اتساع مشهد التنمية في الهند، اعتمد الصندوق استراتيجية تركز على تعيين مناطق محددة يمكن للتنمية نُهج ابتكارية فيها أن تسهم بصورة ذات معنى في جهود التنمية الأوسع نطاقاً. ومما يذكر أن نظام الهند السياسي والاجتماعي المنفتح نسبياً، بضماناته الدستورية لحماية الأقليات والفئات المحرومة، ووفرة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة الأخرى، يؤمن إطاراً واسعاً بما فيه الكفاية لتعزيز المشاركة الحقة من قبل المستفيدين، وتنمية المؤسسات الشعبية، وفي النهاية تمكين الفئات المهمشة، مثل المجموعات القبلية، والطبقات المصنفة، والمعدمين، وغيرهم من الأقليات. وفي هذا السياق تتوخى استراتيجية الصندوق الإقراضية في الهند ما يلي: (i) التركيز على 'الاستثمارات المحددة' التي يرجح - إن نجحت - أن تقتدي بها الحكومة و/أو الجهات المانحة الأخرى على نطاق أوسع؛ (ii) تمكين الفقراء باستغلال الفرص التي تخلقها الجهود المستمرة لتمكين الهيئات المحلية؛ (iii) إيجاد تكامل بين مجموعات العون الذاتي ومؤسسات الحكم الذاتي المحلي كوسيلة لتوليد تداويات إيجابية بين التقدم الاقتصادي والتمكين والتنمية الاجتماعية والمؤسسية؛ (iv) إعطاء الأولوية لتنمية المناطق التي تمارس فيها الزراعة البعلية؛ (v) استهداف سكان الريف بتركيز خاص على الطبقات والقبائل المصنفة والنساء.

8 - الأساس المنطقي للمشروع. تتصف المناطق الشرقية والغربية من جبال الهمالايا الهندية، شأنها في ذلك شأن كل المناطق الجبلية، بدرجات متفاوتة من صعوبة الوصول إليها وهشاشتها وحدّيتها وتنوعها وخاصيتها. وتعترف المجتمعات القاطنة في هذه المناطق بمحدودية مواردها الطبيعية وهي تعتمد على الزراعة الموجهة نحو العيش الكفاف لكن المستقرة. وتضاعف خياراتها بالأنشطة المتنوعة والمتصلة بعضها ببعض والقائمة على الأرض، التي تجمع بين المحاصيل وتربية الحيوانات والحراج. وتلجأ في كثير من الأحيان أيضاً إلى إعادة تدوير الموارد والمشاركة الجماعية. وتغلبت المجتمعات المحلية على القيود التي تفرضها عليها قدرة الموارد المنخفضة القيمة برفع مستوى هذه الموارد (من خلال بناء الجدران الاستنادية، مثلاً)، وباستخدام موارد منخفضة الكلفة ومعاد توليدها محلياً وممارسات استخدام

الأراضي بالزراعة الكثيفة والزراعة الواسعة الانتشار. وتمكنوا من شراء لوازم غير متوفرة محلياً بواسطة المقايضة في الآونة الأخيرة، بواسطة الحوالات المالية الآتية من المهاجرين العاملين في الخارج. غير أن هذا التوازن اعترضته عراقيل خطيرة على مرّ السنين وانهار النظام الذي كاد أن يكون مكتفياً ذاتياً. ويمكن تعيين سببين اثنين لهذا الانهيار: أولهما الضغط السكاني الذي أدى إلى فلاحه الأراضي الحدية والحرجية، مما جعل نظام الزراعة القائم على إنتاج المحاصيل الغذائية غير مستدام؛ والثاني تحسين الاتصالات التي جاءت بأنماط حياة مختلفة جداً، مما رفع مستوى تطلعات الناس. وكانت نتيجة هذه العملية إضعاف استدامة نظم البقاء السابقة وزيادة الفقر؛ وأدى هذا أيضاً إلى تدهور الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والحراج.

9 - تميل الأحوال الجبلية بوجه العموم، مقارنةً بأوضاع الأراضي الممتازة، إلى أن تكون أدنى مستوى، مما يحد من النمو والتنمية بمستويات التكنولوجيا الراهنة. غير أن احتمالات زيادة النمو الاقتصادي لم تُستفد بعد. ويمكن توجيه فرص كبيرة لتحسين النمو الاقتصادي والحد من الفقر مع المحافظة، في الوقت نفسه، على قاعدة الموارد الطبيعية. أبدت حكومتا الولايتين في منطقة المشروع استعدادها لتوفير البيئة التمكينية اللازمة بواسطة ما يلي: (i) دعم الابتكارات في إدارة المشاريع وتقديم خدمات الدعم لتحسين أسباب المعيشة؛ (ii) تشجيع المشاركة المجتمعية والعمل المجتمعي الحق في جميع المراحل؛ (iii) الاعتراف بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية كميسرة. وأهم من ذلك كله أن الناس أنفسهم مستعدون وتوافقون للتغيير باتجاه المساعدة الإنمائية. فالتقليد المتنامي، تقليد التعاون من خلال حركة مجموعات العون الذاتي، لا سيما بين النساء، توفر أساساً متيناً يمكن أن تُطلق منه المبادرات الابتكارية. وارتفاع معدلات المعرفة بالقراءة والكتابة تبشر بسرعة اعتماد الأساليب المحسنة والتكنولوجيات ذات الصلة اللازمة لتنمية أسباب المعيشة تنمية مستدامة.

الجزء الثاني - المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة واستراتيجية التمايز بين الجنسين

10 - سيغطي المشروع المقترح ولايتي ميغالايا وأوتارانشال وسوف ينفذ في أبعد الأحياء وأقلها نمواً في خمس مقاطعات من كل ولاية: (i) في ولاية ميغالايا، مقاطعات غارو الشرقية، وهضاب غارو الجنوبية، وهضاب جاينتيا، وهضاب خاسي الشرقية، ومقاطعة ريبهوي؛ (ii) وفي أوتارانشال، هضاب ألمورا، وباغيشوار، وشامولي، وتيهرري غاروال ومقاطعة أوتاركاشي. وسيغطي المشروع لدى اكتماله ما يقدر بـ 72 000 أسرة في 1 730 قرية.

11 - نظراً إلى التفاوت الاقتصادي الموجود في كلتا الولايتين والمشكلة المضافة، مشكلة التفاوت الاجتماعي الكبير في ولاية أوتارانشال، يحتاج المشروع إلى معرفة الفقراء جداً ويحدد أولويات إجراءاته، مركزاً عليهم. غير أن من المهم ألا تؤدي استراتيجية تحديد أهدافه بلا داع إلى زعزعة الإطار الاجتماعي. وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه، ينبغي أن تكون المجموعات المستهدفة للمشاركة في المشروع هي الأسر التي تعيش تحت خط الفقر أو تحوم فوقه بقليل. في داخل هذا الإطار العام سوف يستهدف المشروع أفقر الأسر بما يلي: (i) اختيار الأحياء والقرى التي يتفشى فيها الفقر بدرجة أعلى نسبياً وتوجد فيها نسبة أعلى من الطبقات والقبائل المصنفة؛ (ii) إيجاد تكامل في المساعدة باستخدام الموارد الطبيعية المتاحة بصورة أكثر إنتاجية من خلال التدخلات الملائمة الصغيرة الحجم، التي تعتمد على

تكنولوجيات في تناول اليد في الزراعة وتربية الحيوانات والبستنة والموارد المائية؛ (iii) قصر أعمال العروض على الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وهذا يعني مستويات من تباين المساعدة بين الأسوأ والأفضل حالاً. ومن بين الأدوات التي ستستخدم لتحقيق هذا الهدف عمليات التقييم الريفي التشاركية لرسم خرائط للفقر، وتعيين أنشطة الاستهداف الذاتي وبرامج لرفع الوعي.

12 - في ولاية ميغالايا يتألف نحو 86% من مجموع السكان من قبائل، والفقر منتشر في هذه الأسر التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة المتقلبة وتواجه تهميشاً تدريجياً بسبب استمرار الانخفاض في إنتاجية هذا النمط من الزراعة. يقوم المجتمع في أغلبه على الانتساب إلى الأم، وإذا قارنا النساء في هذه الولاية ببقية نساء الهند وجدنا أن العقبات التي يواجهنها أقل (كالعقبات المتصلة بالمهر، مثلاً)، وإن كانت الأمية، وانفصال الزوجين، والطلاق، والأمهات غير المتزوجات، والزواج المبكر، وسكر الذكور، كلها موجودة. وفي ولاية أوتارانشال، تجد أن إمكانيات وصول الطبقات المصنفة إلى الأرض والحوالات المالية أقل ما تكون، وحالة النساء بوجه عام أسوأ منها في ميغالايا، لا سيما فيما يتعلق بتقسيم العمل على أساس الجنس. إزاء هذه الخلفية، ثمة عنصر هام في استراتيجية المشروع المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، وهو إدخال التكنولوجيا الأصلية والتكنولوجيا الممكنة كليهما لزيادة الكفاءة وتقليل أعباء العمل الملقاة على كواهل النساء. وسوف يؤثر المشروع أيضاً تأثيراً إيجابياً في تقسيم العمل على أساس الجنس بزيادة إحساس الرجال بالمسألة. علاوة على ذلك سيدخل المشروع، أثناء استعراضه للمشاريع الممكنة، منظوراً يتعلق بالتمايز بين الجنسين، ويصمم استراتيجيات التخفيف. وسيعزز هذا النهج زيادة على ما هو عليه بضمان ما يلي: (i) تمثيل النساء تمثيلاً جيداً في مختلف وحدات إدارة المشروع، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الشعبية؛ (ii) توفير تدريب مكثف، لجميع الشركاء في المشروع في المرحلة الأولية من المشروع، يهدف إلى بناء منظورات تمايز بين الجنسين؛ (iii) إدخال اهتمامات قضايا التمايز بين الجنسين في جميع جوانب بناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية باعتبارها جزءاً أصيلاً من هذه الجوانب.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

13 - الهدف الرئيسي للمشروع هو تحسين أسباب معيشة الفئات المستضعفة تحسيناً مستداماً بالعمل على إيجاد فرص أكبر لأسباب المعيشة وتعزيز المؤسسات المحلية المعنية بتنمية أسباب المعيشة.³ والأهداف المحددة هي: (i) العمل على إيجاد نهج أكثر حساسية لتصميم وتنفيذ الأنشطة الإنمائية؛ (ii) زيادة قدرات السكان المحليين على اختيار الفرص المناسبة لأسباب المعيشة، والوصول إلى الموارد المالية اللازمة، وإدارة التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات على مستوى القرية؛ (iii) زيادة الدخل بإيجاد نظم فلاحية مدرة للدخل تكون أكثر استدامة، وإنشاء مشاريع غير زراعية على المستويين الصغير والصغر جداً؛ (iv) إنشاء نظم تسليم فعالة وملائمة للمدخلات ولصيانة الأصول والموارد، مع تركيز على المؤسسات المالية الصغيرة جداً، ومؤسسات الادخار والاقتصاد، ومنتجات التأمين الصغير جداً، إلى جانب إمكانيات الوصول إلى خدمات تنمية الأعمال التجارية التي تصل بين أنشطة توفير أسباب المعيشة على صعيد الأسرة والاقتصاد الأكبر حجماً.

جيم - عناصر المشروع

14 - لما كان المشروع سيعتمد نهجاً مرناً، وموجهاً نحو العملية، ومدفوعاً بالطلب، وسيستجيب أيضاً للفرص الناشئة لتطوير مؤسسات صغيرة جداً، فإن عناصر المشروع وتوليقاتها ستكون مؤسراً على المشروع نفسه. رهناً بذلك، يتألف المشروع من عناصر تتصل بتمكين المجتمعات المحلية والمؤسسات الداعمة وبناء قدراتها، وتنمية أسباب المعيشة وتعزيزها، وتطوير نظم لدعم أسباب المعيشة، وإدارة المشروع. وتهدف استراتيجية بناء المؤسسات التي يتبناها المشروع إلى إحداث منظمات يملكها المجتمع المحلي على مستوى القرية فما فوق، ونقل ملكية المشروع وإدارته تدريجياً إلى تلك المؤسسات بعد تزويدها بما هو مناسب لأدائها لهذا الدور.

15 - الأعمال السابقة لتنفيذ المشروع. خلال فترة ستة أشهر سيتم اختيار الموظفين الرئيسيين في وحدتي إدارة المشروع على مستوى الولايتين، وفي وحدات الإدارة المختلفة على مستوى المقاطعة، وتزويدهم بتوجيه مكثف حول مفاهيم المشروع قبل أن يبدأوا بالقيام بعملهم.

16 - تمكين المجتمعات المحلية والمنظمات الداعمة وبناء قدراتها. الهدف الرئيسي لهذا العنصر هو بناء منظمات قائمة على المجتمع المحلي تكون قادرة على الاختيار بناء على معرفة، وتخطيط أنشطة أسباب المعيشة وإدارتها في مؤسسات صغيرة جداً⁴. ولتحقيق ذلك سوف يعتمد المشروع منهجية مجموعات العون الذاتي لتعبئة المجموعات. وفي الوقت نفسه، سوف يعمل على زيادة إحساس الزعماء التقليديين ومؤسسات بانشائاتي راج لتركيزه على المؤسسات الصغيرة جداً وتوجهه المدفوع بالطلب، وللحاجة إلى إعداد المجتمع المحلي للأخذ بنهج تجاري لتنمية أسباب المعيشة. وسيقوم أشخاص مدربون في المجتمع، تختارهم منظمات مجتمعية محلية، بتقديم خدمات للقرى في التدريب على منهجية مجموعات العون الذاتي، ومسك الدفاتر، وتدقيق الحسابات، وتربية الحيوانات، وزراعة النباتات الطبية والعطرية، ومنتجات الحراج غير الخشبية. وسيقومون أيضاً بأنشطة أخرى، من بينها تعبئة نماذج لإقامة صلات مع البنوك، والحصول على مساعدة من الدوائر الحكومية، ومساعدة الفئات المنتجة على حساب تكاليف أنشطتها، وجمع معلومات عن الأسواق والمساعدة على تنمية تربية الحيوانات.

17 - تحسين أسباب المعيشة وتنميتها. في إطار العنصر الفرعي، عنصر الزراعة العضوية، ستنبي أنشطة الزراعة العضوية والزراعة المتنقلة على الوعي المتنامي، لا سيما لدى النساء، لكون الزراعة الكفافية تقوم على كثافة عالية في اليد العاملة ومردودها قليل جداً بالنسبة إلى القوة العاملة فيها. ولذلك سيركز المشروع على الأنشطة الزراعية التي تتطلب عملاً أقل وتتيح فرصاً اقتصادية أكبر. وسيعمل على تحقيق التخصص في الإنتاج العضوي حيثما كان ذلك ممكناً اقتصادياً. وسوف يعالج أيضاً الاهتمامات بتوليد الدخل والأمن الغذائي للمزارعين الذين يمارسون الزراعة المتنقلة بدمج الممارسات في جميع العناصر الثلاثة التي تتكون منها نظم الزراعة المتنقلة: (i) مرحلة المحاصيل، التي تنطوي على زيادة غلة حقول الرز في المرتفعات، وتوزيع المحاصيل، وزراعة المحاصيل النقدية؛ (ii) مرحلة إراحة الأرض/الحراثة، التي تنطوي على زراعة أشجار متعددة الأغراض، ومنتجات الحراج غير الخشبية، وأنواع القصب،

والنباتات الطبية والعطرية؛ (iii) الحدائق المنزلية، بما في ذلك المحاصيل النقدية، والخضار (كالفلفل، مثلاً)، وتربية الخنازير، والدواجن والنحل.

18 - الولاياتان كلاتهما في مواقف قوية لتنمية البستنة بسبب أحوالهما المناخية المواتية. وتوخى المشروع المقترح التدخل في كل وصلة من وصلات سلسلة التوريد (زراعة المحصول، وما بعد الحصاد، والتحصير، والتسويق) بغية تحسين أسباب معيشة الفئات المستهدفة. وسيؤكد كذلك على أسباب المعيشة القائمة على تربية الحيوانات، التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على عدد كبير من الأسر المشاركة. ومن شأن مشاريع العروض الرائدة التي ينظمها المشروع أن تمهد الطريق لتنمية هذا القطاع الفرعي تنمية كاملة، بما في ذلك: (i) إقامة صلات خلفية مع تربية الحيوانات ومفاسس الدواجن، وإنتاج العلف، وتوفير الطب البيطري؛ (ii) إقامة صلات أفقية مع الوحدات المناظرة الصغيرة جداً العاملة في صناعة الألبان، وتربية الخنازير والدواجن؛ (iii) إقامة صلات أمامية مع تطوير المنتجات وتسويقها.

19 - في إطار عنصر الحراة في ولاية أوتارانشال، سيقوم المشروع بتنظيم مشاريع عروض في التاجيم، وزراعة العلف، والمستنباتات وزراعة المناطق الحرجية، وإنتاج وتحضير نوع من البامبو، وتربية دودة الحرير البرية، من بين عروض أخرى. وفي ولاية ميغالايا، ستنظم مشاريع عروض في زراعة المناطق الحرجية، وزراعة العلف، والتاجيم، والمستنباتات، والنباتات الطبية والعطرية، والقصب وأنواع المنتجات الحرجية غير الخشبية الأخرى. وستدرج تدابير حفظ/إدارة التربة والمياه في المشروع من بدايته لتمكين المجتمعات المحلية من تحسين مشاريعها القائمة على الزراعة. وستشمل الأنشطة المضطلع بها في ميغالايا مشاريع ري صغيرة جداً، ومشاريع ري بالانسياب الطبيعي (بقوة الجاذبية الأرضية)، والمياه وتقنيات الحصاد وتجميع قطع الأراضي. وستشمل الأنشطة المضطلع بها في أوتارانشال مكبساً هيدرولياً.

20 - بالإضافة على ذلك سوف يشجع المشروع إجراء تجارب على المؤسسات الفردية في إطار العنصر الفرعي المتعلق بالسياحة البيئية الذي يضم ثلاثة أنشطة، هي: الفنادق الإيكولوجية، ومراكز الترجمة، وتأجير وتشغيل فنادق حرجية في مناطق مختارة بهدف تطوير مرافق السياحة البيئية. ومن بين فرص المشاريع الأخرى التي يبدو أن لها إمكانيات: أنواع الوقود البديلة، والنقل الريفي، والورق المصنوع يدوياً.

21 - تتوقف الأنشطة المقترحة، المتعلقة بأسباب المعيشة، كلها على إمكانية الوصول إلى الأسواق. ففي ولاية ميغالايا، المجال واسع لزيادة الدخول الآتية من الزراعة والأنشطة الأخرى المتصلة بها، وذلك نظراً إلى الأحوال الزراعية-المناخية المواتية في الولاية، وقربها من بنغلاديش، مما يسهل التصدير. وبدلاً من أن يعتمد المشروع استراتيجية تعزيز عامة، سيشتجع زراعة محاصيل محددة وأنشطة أخرى متصلة بها حيثما وجدت لها ميزة واضحة. وكذلك توجد في أوتارانشال إمكانيات كبيرة للوصول إلى سوق رأس المال الوطنية.

22 - سيسعى المشروع، من خلال العنصر الفرعي المتعلق بالدراسات السياساتية واستقطاب التأيد، إلى توسيع نطاق خيارات التنمية في منطقة جبال الهمالايا. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيمول المشروع دراسات لتحسين توفر البيانات للتخطيط، ولتحقيق فهم أفضل للأنشطة الاختبارية-الرائدة المتصلة بحيازة الأرض والعوامل القانونية، والإدارية،

والفيزيائية-الحيوية، والاجتماعية-الاقتصادية التي تؤثر في قرارات الجمعيات الزراعية⁵. وكذلك الحال في أوتارانشال، فبدلاً من تمويل تكاليف مخطّط إنمائي لديه خبرة في تنمية المناطق النائية لتوفير التوجيه لعملية التنمية الاستراتيجية، سيمول المشروع أربع دراسات رئيسية. وستركز أنشطته في مجالات الإعلام والتعليم بصورة رئيسية على تطوير مواد الاتصالات للفئة المستهدفة وممثليها المنتخبين، ومؤسسات بانشاياتي راج وغيرها من صانعي الرأي العام على مختلف المستويات المجتمعية.

23 - **نظم دعم أسباب المعيشة.** يقع نحو ثلثي استثمارات المشروع في نظم دعم أسباب المعيشة التي من شأنها أن تعمل على استقطاب مقادير كبيرة من الأموال من مؤسسات مالية محلية. وتتعترف استراتيجية المشروع بأنه يجب إيلاء انتباه لا لتحسين أنشطة توليد الدخل على الصعيد الشعبي فحسب، وإنما لإقامة وتنمية صلات خلفية وأمامية وأفقية أيضاً. وسيتم تحقيق هذا الهدف باستراتيجية تجمع بين تحليل القطاع الفرعي وخدمات تنمية الأعمال التجارية وبين جميع الأنشطة التي تركز على تنمية المؤسسات الصغيرة جداً.⁶

24 - في هذا الإطار المذكور أعلاه، سيقدم المشروع خدمات مالية ريفية بطرق أهمها تعبئة مجموعات العون الذاتي.⁷ سينطوي هذا على بناء قدرات: (i) موظفي المنظمات غير الحكومية المشاركة ومشجعي المجموعات؛ (ii) أعضاء مجموعات العون الذاتي في جميع جوانب الإدارة المالية؛ (iii) المصارف في إقامة صلات بين مجموعات العون الذاتي والمصارف. في ولاية أوتارانشال سيقوم مصرف الولاية التعاوني بدور رائد في إنشاء مجموعات العون الذاتي، بواسطة طرق منها من خلال مؤسساته الزراعية الرئيسية. وسيقدم المشروع، بواسطة شركة رأس مال اجتماعي مغامر مع قدرة مرضية على الترويج لتنمية الأعمال، أيضاً تمويلاً كاملاً/شبه كامل للشركات والجمعيات التعاونية التي تقوم على العون المتبادل، والأفراد المهتمين بإنشاء مؤسسات تتصل بالصلات الخلفية والأمامية. وسيتاح رأس المال وخدمات تنمية الأعمال التجارية للمؤسسات المالية المهمة بتقديم مساعدة مالية لهذه المؤسسات. في ميغالايا يتوق بعض ملاك الأراضي الغائبين لإيجاد حلول طويلة الأجل لإدارة الأراضي، وظهرت أمثلة لتجميع الأراضي بصورة غير رسمية. وسيتم تيسير هذه التجربة بإنشاء مصرف عقاري يعمل على أساس تجريبي.

25 - **إدارة المشروع.** سيقوم المشروع، في إطار هذا العنصر، بتمويل: (i) نفقات التشغيل لوحدات إدارة المشروع على صعيد الولاية ووحدات الإدارة على صعيد المقاطعة؛ (ii) تكاليف تدريب الموظفين؛ (iii) التوجيه وحلقات العمل للمراجعة السنوية، بما في ذلك حلقات العمل لأصحاب المصلحة؛ (iv) إنشاء نظام للرصد والتقييم، بما في ذلك وثائق العملية؛ (v) تطوير منهجيات اتصالات مناسبة مع أخذ اللغات والفنون الشعبية المحلية في الحسبان.

5- انظر الذيل الرابع.

6- انظر الذيل السابع.

7- انظر الملحق الثامن.

دال - التكاليف والتمويل

26 - يبلغ مجموع تكاليف المشروع على مدى فترة 8 سنوات 84.29 مليون دولار أمريكي (الجدول 1)، تتلقى ولاية ميغالايا منه 36.4 مليون دولار، وولاية أوتارانشال مبلغ 47.9 مليون دولار. ويصرف من هذا المبلغ 84% على تنمية أسباب المعيشة وتحسينها وعلى نظم دعم أسباب المعيشة، و10% على بناء قدرات المنظمات الشعبية.

27 - تبين خطة التمويل المقترحة أن الصندوق سيمول نحو 48% من مجموع تكاليف المشروع، ويمول المستفيدون 11%، والمؤسسات المالية النظامية 28%. وحكومتا الولايتين 14% (الجدول 2). وقد فاتح الصندوق من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية لعلها تساهم في التمويل (من بينها برنامج الأغذية العالمي، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، وثمة إمكانية واضحة لتقديم تعاون بعد الموافقة. غير أن أي ترتيبات من هذا القبيل لن تشكل جزءاً من خطة التمويل المشترك وسيتم تنسيقها وترتيبها مع حكومتي الولايتين، كل من خلال جمعيات التنمية الريفية فيها بالتشاور مع حكومة الهند وموافقتها. صُمم المشروع بمرونة للسماح بأي مدخلات إضافية من وكالات أخرى، والاستعاضة عن قرض الصندوق وتخصيصه لمهام أخرى.

28 - سيوفر قرض الصندوق أيضاً تمويلاً رجعيّاً لأنشطة المشروع اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2003. وسوف يغطي هذا التمويل أنشطة تحضيرية بتكلفة تقدر بمبلغ 800 000 دولار أمريكي: منها 300 000 دولار لولاية ميغالايا، و500 000 دولار لولاية أوتارانشال.


 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع⁽¹⁾
 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
أف - ما قبل تنفيذ المشروع	216	-	216		
باء - تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات الدعم وبناء قدراتها	4 753	11	4 763	-	6
تمكين المجتمعات المحلية	2 547	10	2 558	-	3
تكاليف المنظمات غير الحكومية	433	-	433	-	1
تدخلات لتخفيف أعباء العمل عن النساء	7 733	21	7 754	-	10
المجموع الفرعي					
جيم - تحسين أسباب المعيشة وتميئتها	2 189	-	2 189	-	3
الزراعة	3 140	-	3 140	-	4
البستنة	3 178	28	3 206	1	4
التربة والموارد المائية	3 195	49	3 244	2	4
تنمية تربية الحيوانات	5 668	-	5 668	-	7
تنمية الحراجة	446	25	471	5	1
السياحة البيئية	17 816	102	17 917	1	23
المجموع الفرعي					
دال - نظم دعم أسباب المعيشة	2 501	73	2 573	3	3
تنمية الروح التجارية	32 603	-	32 603	-	41
التمويل الريفي	1 299	8	1 308	1	2
دعم خدمات التمويل الريفي	7 970	151	8 121	2	10
شركة رأس المال الاجتماعي المغامر	423	-	423	-	1
الدراسات السياسية واستقطاب التأييد	2 864	-	2 864	-	4
صندوق اجتذاب التمويل الإضافي	47 660	232	47 892	-	61
المجموع الفرعي					
هاء - إدارة المشروع	5 158	96	5 254	2	7
مجموع التكاليف الأساسية	78 582	452	79 033	1	100
الطوارئ المادية	1 205	0	1 206	-	2
الطوارئ السعرية	4 008	39	4 047	1	5
التكاليف الكلية للمشروع	83 795	491	84 286	1	107

(1) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل⁽¹⁾
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الغناصر	الصندوق		المؤسسات المالية النظامية		حكومات الولايات		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملية محلية (باستثناء الرسوم والضرائب)
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
ألف - ما قبل تنفيذ المشروع ما قبل تنفيذ المشروع	100.0	216	-	-	-	-	-	-	0.3	216	-	216
باء - تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات الدعم وبناء قدراتها تمكين المجتمعات المحلية تكاليف المنظمات غير الحكومية تدخلات لتخفيف أعباء العمل عن النساء	82.4	4 437	-	-	17.6	949	-	-	6.4	5 386	1	5 072
	73.3	2 149	-	-	26.7	783	-	-	3.5	2 932	11	2 763
	81.8	409	-	-	18.2	91	-	-	0.6	499	-	460
المجموع الفرعي	79.3	6 995	-	-	20.7	1 823	-	-	10.5	8 818	22	8 295
جيم - تحسين أسباب المعيشة وتميئتها الزراعة البيستنة التربة والموارد المائية تنمية تربية الحيوانات تنمية الحراجة السياحة البيئية	78.0	1 927	-	-	22.0	544	-	-	2.9	2 471	-	2 252
	75.5	2 679	-	-	24.5	867	-	-	4.2	3 546	-	3 212
	67.8	2 537	-	-	24.8	929	7.4	278	4.4	3 744	31	3 345
	80.6	2 992	-	-	19.4	721	-	-	4.4	3 713	55	3 333
	83.0	5 312	-	-	17.0	1 085	-	-	7.6	6 397	-	5 881
	76.2	398	-	-	23.8	125	-	-	0.6	523	27	439
المجموع الفرعي	77.7	15 844	-	-	20.9	4 271	1.4	278	24.2	20 393	113	18 462
دال - نظم دعم أسباب المعيشة تنمية الروح التجارية التمويل الريفي دعم خدمات التمويل الريفي شركة رأس المال الاجتماعي المغامر الدراسات السياسية واستقطاب التأيد صندوق اجتذاب التمويل الإضافي	77.7	2 208	-	-	22.3	635	-	-	3.4	2 843	80	2 287
	-	-	71.8	23 396	-	-	28.2	9 207	38.7	32 603	-	32 603
	87.2	1 192	3.5	48	9.3	127	-	-	1.6	1 367	9	1 271
	66.9	5 943	-	-	33.1	2 941	-	-	10.5	8 884	163	7 276
	90.0	413	-	-	10.0	46	-	-	0.5	459	-	413
	100.0	2 971	-	-	-	-	-	-	3.5	2 971	-	2 971
المجموع الفرعي	25.9	12 727	47.7	23 443	7.6	3 749	18.7	9 207	58.3	49 127	252	46 820
هاء - إدارة المشروع	72.2	4 137	-	-	27.8	1 594	-	-	6.8	5 732	103	4 800
إجمالي الصرف	47.4	39 920	27.8	23 443	13.6	11 438	11.3	9 485	100.0	84 286	491	78 593

(1) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات والمراجعة

29 - سيكون توريد جميع السلع والخدمات الممولة بالقرض خاضعاً لأحكام المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن المشتريات. وأحكام التوريد الجارية في حكومتي الولايتين كافية لتلبية متطلبات الصندوق. ستكون جميع الأشغال صغيرة الحجم وستقوم بتنفيذها مجموعات العون الذاتي/مجموعات النشاط. وستشتري وحدات إدارة المشروع المركبات ومعدات المكاتب باستخدام عطاءات تنافسية وطنية أو إجراءات التوريد المحلية المنطبقة على أموال حكومة الولاية. وستحدد العقود المبرمة بين وحدة إدارة المشروع أو وحدات الإدارة في المقاطعات مع المنظمات غير الحكومية إجراءات التوريد التي ستعتمدها المنظمات غير الحكومية، وستكون هذه متفقة مع مبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد وأحكام اتفاقية القرض. وسيسمح بالشراء المباشر للسلع والخدمات التي تكلف أقل من 10 000 دولار أمريكي؛ وبإجراءات التوريد المحلية للمشتريات التي تكلف ما بين 10 000 دولار أمريكي و25 000 دولار؛ والعطاءات التنافسية المحلية للمشتريات التي تكلف 25 000 دولار أمريكي وما فوق. وستوفر وحدة إدارة المشروع، بواسطة حكومة الولاية نسخاً من الاختصاصات وجميع وثائق العطاءات المتصلة بتوريد خدمات استشارية للصندوق لمراجعتها وإقرارها مسبقاً.

30 - سيصرف قرض الصندوق المقترح والبالغ مقداره 39.92 مليون دولار أمريكي، على مدى فترة 8 سنوات. وستحتفظ كل المؤسسات المعنية بسجلات وحسابات منفصلة لنفقات المشروع. وستقوم كل وحدة من وحدات الإدارة في المقاطعات بتجميع الحسابات على مستوى المقاطعة وإرسالها إلى وحدة إدارة المشروع المعنية. وستقدم وحدة إدارة المشروع وشركة رأس المال الاجتماعي المغامر إلى الصندوق تقارير مالية كل ستة أشهر وتقارير سنوية في موعد لا يتأخر عن ثلاثة أشهر بعد بانتهاء فترة الإبلاغ، وتكون التقارير في شكل يقبله الصندوق. وسيقوم محاسب مرخص مؤهل بمراجعة حسابات وحدة إدارة المشروع، ووحدات الإدارة على صعيد المقاطعة، وشركة رأس المال الاجتماعي المغامر سنوياً، وستفتح الحسابات لمراجعتها من قبل مراجع الحسابات العام للهند بحسب لوائح الحكومة. وستقدم إلى الصندوق نسخ مصدقة من تقارير مراجعة الحسابات والكشوفات المالية، بما في ذلك رأي مستقل بشأن كشوفات النفقات، في غضون ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية. وستقدم المنظمات غير الحكومية المتعاقدة وغيرها من الجهات المقدمة للخدمات شهادات انتفاع مراجعة تكون مقبولة للصندوق شكلاً ومضموناً.

واو - التنظيم والإدارة

31 - ستكون وزارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد المركزي ووزارة التنمية الريفية في حكومة ولاية أوتارانشال ووزارة التخطيط في حكومة ولاية ميغالايا الوكالات المركزية للمشروع.⁸ وبموجب الدور المنوط بالحكومة المركزية في تنمية الشمال الشرقي، ستقوم وزارة الأقاليم الشمالي-الشرقية باستعراض ورصد تقدم المشروع في ميغالايا. وسيكون للمشروع هيكل إدارة من ثلاث طبقات: (i) المؤسسات الشعبية على الصعيد الأول، وتتألف من مجموعات العون الذاتي، ومجموعات الأنشطة، ولجان الحراج المشاعة، إلخ؛ (ii) ووحدات الإدارة على صعيد المقاطعة في

المستوى الثاني؛ (iii) وحدة إدارة المشروع في مستوى القمة. وسيكون لشركة رأس المال الاجتماعي المغامر هيكل مماثل على مستوى القمة والمستوى الثانوي لخدمة مؤسسات القاعدة الشعبية. وسوف يتعاقد المشروع مع مؤسسة/منظمة غير حكومية على مستوى القمة في كل ولاية لاختيار وتدريب المنظمات غير الحكومية/المؤسسات. وستكون هذه المنظمات غير الحكومية/المؤسسات مسؤولة عن تعبئة وبناء قدرة منظمات العون الذاتي، والمؤسسات الشعبية الأخرى. وسوف تساعد المؤسسات الشعبية أيضاً على تطوير أنشطة القطاع الاجتماعي.

32 - **جمعيات التنمية الريفية.** سينشئ المشروع جمعية تنمية ريفية في كل ولاية كجمعية مستقلة لها فروع في المقاطعات التي يعمل فيها المشروع. وسيكون الأمين الأول وأمين أول إضافي وأمناء الوزارات الفنية ذات الصلة هم الذين يعملون بادئ الأمر على إنشاء هذه الجمعية. وسيوسع المجلس فيما بعد ليشمل مفوضي المقاطعات، وممثلي جماعات *الزيبلا باريشاد* على مستوى المقاطعة، والمؤسسات المالية، ومعاهد البحوث الجبلية، والمنظمات غير الحكومية. وستبنى آليات لنقل دور اتخاذ القرار إلى قادة مجموعات العون الذاتي كلما تقدم تنفيذ المشروع. وستنشأ تحت إشراف جمعية التنمية الريفية، وحدة إدارة مشروع على مستوى القيادة ووحدات إدارة في المقاطعات التي يعمل فيها المشروع. وهي امتدادات إدارية لجمعية التنمية الريفية. ووحدة إدارة المشروع هي الوحدة الإدارية المركزية في كل ولاية، وهي مسؤولة عن تنفيذ المشروع بوجه عام. سيرأس الوحدة مدير مشروع يعينه مجلس إدارة جمعية التنمية الريفية بموافقة الصندوق. وسيساعد مدير المشروع فريق جوهري من الموظفين المهنيين.

33 - **شركة رأس المال الاجتماعي المغامر.** بعد تعبئة مجموعات العون الذاتي، ستقوم شركة رأس المال الاجتماعي المغامر، وهي شركة مجازفة برأس المال ذات قدرة تقوم على قاعدة عريضة لتعزيز تنمية الأعمال التجارية، بتسهيل الأنشطة المتصلة بمتابعة مسار النمو الاقتصادي. وستكون الأداة الرئيسية لتنفيذ المشروع. وبينما ستكون حكومتا الولايتين مساهمتين إلى جانب مساهمي القطاع الخاص، ستبذل جهود لإشراك المؤسسات المالية الخاصة التقدمية في العمل على إقامة هذه المؤسسات.

34 - **المنظمات غير الحكومية/المؤسسات المعنية بالتسهيل وتوفير الخبرة، والمؤسسات الشعبية.** سيتعاقد المشروع مع منظمة غير حكومية/مؤسسة ذات خبرة في كل ولاية لمساعدة المشروع على اختيار منظمات غير حكومية/مؤسسات محلية وبناء قدراتها لتنفيذ الأنشطة الميدانية المتصلة بتعبئة مجموعات العون الذاتي وبرنامج إقامة صلات بين مجموعات العون الذاتي المصرف. وستكون مجموعات العون الذاتي ولجان الحراج المشاعة الوحدات الأساسية لبناء القدرات. ومن شأن تعبئة مجموعات العون الذاتي - أن تضع الأساس لتنفيذ أنشطة أخرى تتصل بالمدرجات والقروض، والعروض. وفي مرحلة تنمية المؤسسات من عمل المشروع ستنشأ مجموعات أنشطة حول العروض الناجحة. ويمكن لأعضاء هذه المجموعات أن يقوموا بأنشطة منفردين أو يشكلوا شركة أو جمعيات تعاونية تقوم على العون المتبادل للقيام بأنشطة جماعية لا يمكن القيام بها على صعيد الأسرة. ويتوقع من مجموعات العون الذاتي ان تشكل اتحادات على مستوى مجموعة القرى.

35 - **التنسيق.** ستشكل الوزارة المسؤولة لجنة توجيهية على صعيد الولاية برئاسة كبير الأمناء، ويشترك في عضويتها أمناء المالية والحراجه والزراعة والصناعات كأعضاء دائمين، وأمين التنمية الريفية كعضو وأمين للجنة. تجتمع هذه اللجنة مرتين على الأقل في السنة لاستعراض التقدم الذي أحرزه المشروع بوجه عام ودراسة الحاجة إلى

تقديم توصية لحكومة الولاية بإجراء تغييرات سياساتية كبيرة. وعلى صعيد المقاطعة، ستنشأ لجنة تنسيق على صعيد المقاطعة برئاسة جابي/نائب مفوض المقاطعة، تقوم بتنسيق وتسهيل المشروع.

36 - **الرصد والتقييم.** سيتم رصد المشروع وتقييمه من حيث المدخلات والمخرجات والأثر. وسيتم التعاقد مع وكالة رصد وتقييم متخصصة لتصميم نظام معلومات إدارية. وسيولى التركيز لإنشاء عملية رصد وتقديم تشاركية لمساعدة المجتمعات المحلية على رصد تقدمها، وتقييم أدائها وتعيين مسائل التنفيذ. وسوف يُعَيَّن مورِدو خدمات مؤهلون لإجراء تقييمات دورية لآثار المشروع، ودراسات مواضيعية وتشخيصية، ودراسات استقصائية للتغذية وعمليات رصد للبيئة. وسيجرى استعراض منتصف المدة قبيل انتهاء السنة الثالثة من سنوات المشروع لتقدير مدى استعداد المشروع لدخول مرحلته الثانية واقتراح أي إعادة توجيه لازمة للأنشطة والتعديلات في تصميم أو إجراءات التنفيذ. وستقدم جمعيات التنمية الريفية تقرير إنجاز المشروع إلى الصندوق في غضون ستة أشهر من تاريخ انتهاء المشروع.

زاي - المبررات الاقتصادية

37 - قصد بالمشروع أن يكون موجهاً نحو العملية، ولذلك يصعب التحقق في هذه المرحلة من المزيج النهائي للأنشطة. ويتبين من تقييم إشاري أن نحو 72 000 أسرة في 1 730 قرية ستستفيد فائدة مباشرة من الزيادات الكبيرة في الدخول ومن الأمن الاقتصادي الذي سيلحق هذه الزيادات. وسوف تكون منظمات المجتمع المدني (كمجموعات العون الذاتي، ولجان الحراج المشاعة، ومجموعات الأنشطة) قد طورت قدرة أكبر لتولي مسؤولية مصيرها ومزيداً من الثقة في تعاملها مع كيانات التنمية الخارجية. وتبين نماذج أنشطة الأسرة أن الأسر، وإن كانت فقيرة في الوقت الحاضر، لديها موارد كافية ولديها القدرة على تحقيق زيادات كبيرة في دخل المزرعة. وستواصل الأسر الزراعية، إذ تعتمد توصيات المشروع، باستدامة في زيادة الإنتاج الزراعي (المحاصيل والإنتاج الحيواني). وبذلك سوف تتولد زيادة في الطلب على المدخلات الزراعية. ومن شأن الأسر التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال التجارية وقروض أثناء فترة استثمار المشروع، أن تحافظ بنجاح على مستويات أعلى من الإنتاج الزراعي.

38 - بضمان قيام النساء بدور نشط في المؤسسات المحلية، سوف يجذب المشروع النساء إلى الحياة العامة في قراهن ويقوّي صوتهن في شؤون المجتمع المحلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف تُبَدَّل جهودُ لضمّان مشاركة النساء، فرادي وفي مجموعات، مشاركة فعالة في جميع المؤسسات الشعبية. وسوف يتحسن الأمن الغذائي للأسر أيضاً. وستساعد برامج الادخار والتسليف لمجموعات العون الذاتي الأسر على الخروج من ربقة العلاقات الاستغلالية. ومن شأن التسليف وخدمات تنمية الأعمال التجارية للمؤسسات أن تسرع انتقال الأسر من الزراعة الكفافية إلى المؤسسات الصغيرة جداً.

39 - بوجه العموم، ستبلغ مردودات المشروع الاقتصادية الداخلية 27% على مدى فترة 20 سنة. ويشير تحليل الحساسية المصطلح به، على افتراض عدد من الأحوال السيئة، إلى أن المشروع متين وسيبقى قادراً على البقاء اقتصادياً.

حاء - المخاطر

40 - تتصل المخاطر الكبيرة التي يواجهها المشروع بالاختلال الوظيفي لعملية التنمية. فعقلية الإعانة السائدة لدى أفقر الناس، أولاً، قد تجعل من الصعب عليهم تحقيق الاعتماد على النفس. ثانياً، قد يؤدي تملك البرامج الحكومية، المفتقرة إلى بناء القدرات، لمجموعات العون الذاتي إلى التأثيرات سلبياً على نهج بناء قدرات المؤسسات الشعبية. ثالثاً، توجد مخاطر متصلة فيما يتعلق بقدرة جمعيات التنمية الريفية وشركات رأس المال الاجتماعي المغامر على اجتذاب موظفين لديهم حوافز، وإيجاد ثقافة عمل فعالة. والخطورة الرابعة تتصل بكيفية تعريف واجتذاب منظمات غير حكومية ذات كفاءة ومؤسسات ذات خبرة موجهة نحو بناء اعتماد المجتمع على نفسه، بدلاً من تعزيز نوع آخر من الاتكالية.

طاء - الأثر البيئي

41 - يستبعد أن يكون للمشروع أي أثر سلبي على البيئة في منطقة المشروع، وإنما سيكون له، بدلاً من ذلك، آثار مفيدة بتنمية نهج حساس للبيئة. غير أنه مصنف في الدرجة باء لأن منطقة المشروع تحتوي على مناطق محمية ومنتزهات وطنية. وأكثر ما يكون الأثر المفيد للمشروع أهمية للبيئة بتحسين نظام الزراعة المتنقلة، وتشجيع تكنولوجيات الزراعة العضوية، وتربية النحل بطريقة عضوية، وإعادة التحريج بزراعة أشجار ذات محاصيل زراعية ومزارع أشجار منتجة للعلف، وتشجيع الحصاد المستدام للموارد الحرجية غير الخشبية. وعلاوة على ذلك، سيعمل المشروع من خلال عنصره الفرعي المتعلق بإدارة التربة والمياه، على إدخال تكنولوجيات بديلة ومناسبة تكون سليمة بيئياً. وسيبني المشروع، بالإضافة إلى ذلك، قدرات وحدة إدارة المشروع ووحدات الإدارة على صعيد المقاطعات بتدريب الموظفين على استعراض البيئة وتقدير مداها.

ياء - السمات الابتكارية

42 - يشمل المشروع المقترح ابتكارات مختلفة تتفق تماماً مع استراتيجية الصندوق الشاملة. فهو يقترح، أولاً، تحويل المسؤولية إلى المجتمعات القروية وتعزيز دور المؤسسات المجتمعية في تخطيط وإدارة المبادرات الإنمائية. فهو لن يكتفي بجعل تخطيط البرنامج وتنفيذه تشاركياً، ولكنه سيشجع الاعتماد على النفس أيضاً. ثانياً، الجمع بين تحليلات القطاعات الفرعية واستراتيجيات خدمات الأعمال التجارية ابتكار من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية أسباب المعيشة. ثالثاً، استخدام شركة رأسمال اجتماعي مغامر لتشجيع الاستثمار وإقامة صلات للمؤسسات الصغيرة جداً هو أيضاً ابتكار، كما هو الحال في المصرف العقاري لمعالجة المفارقات في نظام الزراعة المتنقلة، ونظام حيازة الأرض في ميغالايا. وأخيراً، استراتيجية الخروج المقترحة استراتيجية جديدة وقد يكون لها فائدة كبيرة من حيث استدامة فوائد المشروع في الوضع السائد بعد انتهائه. وقد يؤذن أيضاً ببداية لنموذج جديد يضمن مشاركة المستفيدين وتحكمهم بإدارة المؤسسات النظامية التي لها صلة بهم.

الءءء الءالء - الوءائى القانوىة والسند القانوى

43 - ءشكل اءفاقىة القرض بىن ءمهورىة الهءء والصنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة الوءىقة القانوىة الءى ىقوم على أساسها ءءءم القرض المقءرء إلى المقءرض. وىرد رفق هءه الوءىقة ملءق ىءضمن موءز الضماناء الءكمىلىة الهامة المءرءة فى اءفاقىة القرض المءفاوض بشأنها باءءباراه الملق.

44 - وءمهورىة الهءء مءولة بموءب القوانىن السارىة فىها سلءة الاقءراض من الصنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة.

45 - وبنى مقءءع بأن القرض المقءرء ىءقق وأءكام اءفاقىة إنشاء الصنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة.

الءءء الرابع - الءوصىة

46 - أوصى بأن ىوافق المءلس الءنفىذى على القرض المقءرء بموءب القرار الءالى:

قرر: أن ىءدم الصنءوق إلى ءمهورىة الهءء قرضاً بعملاء مءنوعة ءعادل قىمءها سبعة وعشرىن ملىونا وءسعمائة ألف (27 900 000) وءة ءقوق سءب ءاصة، على أن ىسءق فى موءء ءابءه 15 ءىسمبر/كانون الأول 2043 أو ما قبل، وأن ىءءمل رسم ءءمة بواقع ءلائة أرباع الواءء فى المائة (0.75%) فى السنة، وأن ىءضع لأىة شروط وأوضاع أءرى ءكون مطابقة على ءوء أساسى للشروط والأوضاع المقءمة إلى المءلس الءنفىذى فى هءه الوءىقة الءى ءضم ءقرىر رىس الصنءوق وءوصىءه

لىنارء بوءه

رىس الصنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض
المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2003)

- 1 - ستنفذ أنشطة المشروع في ولايتي ميغالايا وأوتارانشال ("الولايتين"). وستقوم وزارة التنمية الريفية في ولاية أوتارانشال ووزارة التخطيط في ولاية ميغالايا برصد المشروع. وسينفذ المشروع على مدى ثماني سنوات وسيتم استعراض تنفيذ المشروع في منتصف المدة، في أواخر السنة الثالثة من سني المشروع.
- 2 - ستشكل جمعية تنمية ريفية في كل ولاية لتكون الوكالة الرائدة للمشروع وتتولى المسؤولية الإجمالية عن تنفيذ المشروع في الولاية. وستنشأ كل جمعية تنمية ريفية بموجب قانون تسجيل الجمعيات لعام 1860، كجمعية غير مستهدفة للربح يشرف عليها مجلس إدارة. وستنشئ كل جمعية تنمية ريفية وحدة إدارة مشروع تتولى مسؤولية التنفيذ اليومي للمشروع.
- 3 - ستتظم شركة رأسمال اجتماعي مغامر في كل ولاية بموجب القانون المناسب يديرها مجلس إدارة. وستكون شركات رأس المال الاجتماعي المغامر أيضاً وسائط هامة لتنفيذ المشروع.
- 4 - سوف يستخدم المشروع خدمات المنظمات غير الحكومية وغيرها من مقدمي الخدمات الأكفاء.
- 5 - يوافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تقديم قرض للحكومة مقداره سبعة وعشرون مليوناً وتسعمائة ألف وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR 27 900 000) لأغراض تمويل المشروع.
- 6 - ستضمن الحكومة أن تقوم كل وكالة مشروع رائدة وغيرها من الأطراف الآخرين في المشروع بتنفيذ المشروع وفقاً لأهداف المشروع ومقاصده.
- 7 - ستضمن الحكومة أن تستخدم الولايتان وكل طرف في المشروع حصائل القرض حصراً لتمويل النفقات المالية المستحقة للسداد وفقاً لاتفاقية القرض والشروط العامة. ومن المتفق عليه والمفهوم، دون تحديد لعمومية المذكور أعلاه، أن سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقضي بالألّا تستخدم الأموال الآتية من القرض لدفع الضرائب، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أي ضرائب تُفرض على استيراد أو شراء أو توريد أي سلع أو أشغال مدنية أو خدمات ممولة من القرض.
- 8 - ستفتح كل وحدة إدارة مشروع تابعة لوكالة المشروع الرائدة حساباً جارياً بالروبية الهندية وتحتفظ به في مصرف يقبله الصندوق لعمليات المشروع ("حساب المشروع"). وستسعى كل وكالة مشروع رائدة إلى ضمان حماية حساب المشروع من المقابلة أو الاستيلاء أو الحجز، بأحكام وشروط تقترحها وحدة إدارة المشروع ويقبلها الصندوق.

الملحق

وسيكون لدى مدير المشروع والمسؤول المالي الأول فيه مُفَوَّضاً تفويضاً تاماً بإدارة حساب مشروع كل وحدة إدارة مشروع.

9 - (أ) بالإضافة إلى الأموال الآتية من القرض، ستتيح الحكومة لكل من الوكالتين الرائدتين للمشروع وكل طرف آخر في المشروع، فوراً وعند الحاجة، ما يلزم من الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى، من حين لآخر، لتنفيذ المشروع وفقاً لاتفاقية القرض.

(ب) دون تحديد لعمومية الفقرة (أ) أعلاه، تضمن الحكومة أن تتيح كل ولاية لوكالة المشروع الرائدة أثناء فترة تنفيذ المشروع أموالاً مناظرة من مواردها هي نفسها يبلغ مجموعها 6.16 مليون دولار أمريكي من ولاية أوتارانشال و 5.03 مليون دولار أمريكي من ولاية ميغالايا، وفقاً لاتفاقية القرض.

10 - (أ) خلال 90 يوماً من التاريخ الفعال، تسمي كل وكالة مشروع رائدة أو تعيّن، بموافقة مسبقة من الصندوق، المراقب المالي والمراجع العام للحكومة - أو أي مراجع حسابات مستقل يُختار وفقاً لإجراءات ومعايير يوافق عليها الصندوق - لمراجعة الحسابات المتصلة بالمشروع لكل سنة مالية حتى تاريخ إقفال المشروع.

(ب) تكفل كل وكالة مشروع رائدة مراجعة الحسابات والبيانات المالية المتصلة بالمشروع كل سنة مالية على يد مراجعي حسابات مستقلين وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وبناءً على البند 9-3 من الشروط العامة، يقدم المراقب المالي والمراجع العام أو أي مراجعي حسابات آخرين، بالإضافة إلى تقرير مراجعة الحسابات عن البيانات المالية: (i) رأياً في بيانات النفقات المصدقة وتشغيل الحساب الخاص؛ و (ii) كتاب إدارة يتناول كفاية نظامي المحاسبة والمراقبة الداخلية. وستقدم كل وكالة مشروع رائدة هذه البنود المذكورة أعلاه للولاية، وللصندوق، وللمؤسسة المتعاونة، في غضون ستة أشهر من انتهاء كل سنة مالية. وتقدم وكالة المشروع الرائدة إلى الصندوق ردها على كتاب الإدارة، المقدم من مراجعي الحسابات في غضون شهر من تسلّمها إياه.

11 - خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الفعال، يعيّن مجلس إدارة كل جمعية تنمية ريفية مديراً للمشروع مؤهلاً وذا خبرة. ولا يتم تعيين مدير المشروع إلا بعد التشاور مع الصندوق. ويهدف المشروع، بغية تحقيق الاستمرار والنجاح، إلى الحدّ من وتيرة تغيير مدير المشروع بحيث لا تزيد عن ثلاث مرات طويلة فترة تنفيذ المشروع. وتكون مدة تعيين مدير المشروع رهناً بأدائه المرضي كما يقرره مجلس الإدارة.

12 - ستتشي كل وحدة إدارة مشروع - في أسرع وقت ممكن عملياً، لكن في موعد لا يتأخر على أي حال عن سنة أشهر بعد التاريخ الفعال - نظام إدارة معلومات مناسباً، وتحفظ به، لتمكينها من رصد المشروع باستمرار، عملاً بأحكام البند 8-2 (رصد المشروع وتنفيذه) من الشروط العامة، بناءً على مؤشرات متفق عليها بين الحكومة والصندوق.

13 - (أ) سيتم رصد المشروع وتقييمه من حيث مدخلات جميع أطراف المشروع، بما في ذلك مجموعات العون الذاتي والمنظمات غير الحكومية، ومخرجاتها وأثرها.

الملحق

(ب) سيقوم مدير شؤون التمايز بين الجنسين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمكاتب المنشأة على مستوى المقاطعات في وحدة إدارة المشروع، بزيارات إشرافية لرصد المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

(ج) ستقوم وكالة أو خبراء استشاريون للرصد والتقييم بوضع نظام معلومات إدارية يوضع في موقع على الشبكة العالمية (الإنترنت)، لتمكين كل من لهم مصلحة من متابعة أداء تنفيذ المشروع ورصد هذا الأداء.

(د) ستأمر كل وكالة مشروع رائدة بإجراء دراسات، وتقديرات مستمرة للأثار، بغية متابعة آثار المشروع على المجتمعات المحلية المشاركة وأداء المنظمات غير الحكومية وشركات رأس المال الاجتماعي المغامر.

14 - ستعقد كل ولاية اتفاقية مشروع فرعية مع وكالة المشروع الرائدة ذات الصلة، وتؤدي كل واجباتها حسب الأصول بموجب اتفاقية المشروع الفرعية واتفاقية المشروع. وستجعل كل ولاية كل واحد من أطراف المشروع الآخرين والوكالات المنفذة، يؤدي واجباته بموجب المشروع واتفاقية المشروع الفرعية ذات الصلة أو مذكرة التفاهم، كما تنص اتفاقية قرض المشروع أو أي وثيقة أخرى من وثائق القرض، بصورة تحمي مصالح الحكومة والصندوق وتحقق مقاصد القرض.

15 - تُعيّن الأحداث التالية باعتبارها أحداثاً إضافية تعلق حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض:

(أ) اتخاذ أية سلطة مختصة أي إجراء لحل واحدة من وكالتي المشروع الرائدتين أو كليتهما أو تعليق عملياتهما، أو الشروع في أي عمل أو إجراء لتوزيع أصول أي من الوكالتين بين دائنيتها؛ أو

(ب) عدم قيام أية ولاية أو أية وكالة مشروع رائدة بأداء أي من واجباتها بموجب اتفاقية المشروع؛ أو

(ج) عدم تنفيذ التوصيات وخطة العمل والتصميم، الناتجة عن استعراض منتصف المدة، تنفيذاً مرضياً للصندوق في الوقت المحدد لذلك.

16 - يعيّن الحدث التالي باعتباره حدثاً إضافياً لإلغاء حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب الصندوق: أن يوصي استعراض منتصف المدة بإنهاء المشروع.

17 - تعيّن الشروط التالية باعتبارها شروطاً سابقة لصرف مبالغ من القرض أو سحب مبالغ من الحساب:

(أ) لا يصرف أي مبلغ من حسابات القرض حتى يتم توقيع اتفاقية قرض فرعية مقبولة لدى الصندوق شكلاً ومضموناً، بين الولاية وجمعية التنمية الريفية. بالإضافة إلى ذلك، لا تصرف أي مبالغ من القرض لمصرف أوتارانشال التعاوني المحدود حتى يتم تقسيم أصول المصارف التعاونية الخاصة وخصومها إلى شعبتين ونقلها إلى مصرف أوتارانشال التعاوني المحدود أو، بدلاً من ذلك، أن يحصل مصرف أوتارانشال التعاوني المحدود على رخصة للعمل من مصرف الهند الاحتياطي.

الملحق

(ب) لا تصرف أي مبالغ لأية منظمة غير حكومية حتى تُختار تلك المنظمة حسب الأصول بموجب معايير اختيار وافق عليها الصندوق، وتوقع تلك المنظمة مذكرة تفاهم مع وكالة المشروع الرائدة/وحدة الإدارة على مستوى المقاطعة/شركة رأس المال الاجتماعي المغامر مقبولة لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

18 - تعيّن الشروط التالية باعتبارها شروطاً مسبقة يجب استيفائها قبل تفعيل اتفاقية القرض:

- (أ) إنشاء اللجنة التوجيهية للمشروع حسب الأصول؛
- (ب) إنشاء جمعية التنمية الريفية في ميغالايا وجمعية التنمية الريفية في أوتارانشال حسب الأصول وتسجيلها وفقاً للقانون الساري عملاً بوثائق دستورية مقبولة، بشكلها ومضمونها، لدى الصندوق؛
- (ج) تعيين مديري المشروع ومسؤوليه الماليين الأولين حسب الأصول وموافقة الصندوق على تعيينهما؛
- (د) فتح الحكومة حساباً خاصاً حسب الأصول؛
- (هـ) فتح كل من جمعية التنمية الريفية لميغالايا وجمعية التنمية الريفية لأوتارانشال حساب مشروع؛
- (و) توقيع اتفاقية القرض حسب الأصول، والإذن بتوقيعها وأدائها والتصديق عليهما بجميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛
- (ز) عقد اتفاق المشروع بين الصندوق والولايتين حسب الأصول، بحيث يكون مقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً؛
- (ح) تسليم الحكومة للصندوق رأياً قانونياً موثقاً صادراً عن المحامي العام للحكومة فيما يتعلق بالأمور المبينة في البند 2-7 من اتفاقية القرض، يكون مقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
INDIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	2 973	GNI per capita (USD) 2001 1/	460
Total population (million) 2001 1/	1 032.35	GDP per capita growth (annual %) 2000 1/	3.7
Population density (people per km²) 2001 1/	347	Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/	4
Local currency	Indian Rupee (INR)	Exchange rate: USD 1.00 =	INR 47.00
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	2	GDP (USD million) 2001 1/	477 342
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	25	Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	9	1981-1991	6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	67	1991-2001	6
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	63	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	460.5	% agriculture	25
Poor as % of total rural population 1/	43.5	% industry	27
Total labour force (million) 2001 1/	461.0	% manufacturing	16
Female labour force as % of total 2001 1/	32	% services	48
Education		Consumption 2001 1/	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	102 a/	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	13
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	42	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	66
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	21
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 836	Balance of Payments (USD million)	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	42	Merchandise exports 2001 1/	43 611
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	47 a/	Merchandise imports 2001 1/	49 618
Health		Balance of merchandise trade	-6 007
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	5 a/	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people) 2001 3/	..	before official transfers 2001 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	84	after official transfers 2001 1/	1 300
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	0-49	Foreign direct investment, net 2001 1/	3 300
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	28	Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-5 a/
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	5	Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	17 a/
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2001 1/	1,034 a/	Total external debt (USD million) 2000 1/	97 320
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	129	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	14.3
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	2 318	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	11.7
Land Use		Lending interest rate (%) 2001 1/	12
Arable land as % of land area 1999 1/	54	Deposit interest rate (%) 2001 1/	n/a
Forest area as % of total land area 2000 1/	22		
Irrigated land as % of cropland 1999 1/	35		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2003

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2002

PREVIOUS IFAD FINANCING IN INDIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan Acronym	Currency	Approved Loan Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Bhima Command Area Development Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	18 Sep 79	14 Dec 79	31 Dec 85	L - I - 23 - IN	SDR	38 500 000	100%
Rajasthan Command Area Development and Settlement Project	IFAD	World Bank: IBRD	HC	19 Dec 79	03 Mar 80	31 Dec 88	L - I - 32 - IN	SDR	42 700 000	100%
Sundarban Development Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	03 Dec 80	04 Feb 81	30 Jun 89	L - I - 49 - IN	SDR	13 350 000	100%
Madhya Pradesh Medium Irrigation Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	17 Dec 81	17 Sep 82	31 Mar 88	L - I - 81 - IN	SDR	21 900 000	100%
Second Uttar Pradesh Public Tubewells Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	21 Apr 83	06 Oct 83	31 Mar 91	L - I - 124 - IN	SDR	27 280 000	100%
Orissa Tribal Development Project	IFAD	UNOPS	HC	03 Dec 87	27 May 88	31 Dec 97	L - I - 214 - IN	SDR	9 250 000	100%
Tamil Nadu Women's Development Project	IFAD	UNOPS	HC	26 Apr 89	26 Jan 90	31 Dec 98	L - I - 240 - IN	SDR	12 932 000	100%
Andhra Pradesh Tribal Development Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Apr 91	27 Aug 91	31 Mar 99	L - I - 282 - IN	SDR	12 961 000	100%
Maharashtra Rural Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Apr 93	06 Jan 94	30 Sep 02	L - I - 325 - IN	SDR	18 971 000	100%
Andhra Pradesh Participatory Tribal Development Project	IFAD	UNOPS	HC	19 Apr 94	18 Aug 94	31 Mar 03	L - I - 349 - IN	SDR	18 950 000	100%
Mewat Area Development Project	IFAD	UNOPS	HC	12 Apr 95	07 Jul 95	30 Jun 05	L - I - 379 - IN	SDR	9 650 000	82%
Rural Women's Development and Empowerment Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	05 Dec 96	19 May 99	31 Dec 04	L - I - 439 - IN	SDR	8 000 000	45%
North Eastern Region Community Resource Management Project for Upland Areas	IFAD	UNOPS	HC	29 Apr 97	23 Feb 99	31 Dec 04	L - I - 444 - IN	SDR	16 550 000	14%
Jharkhand-Chhattisgarh Tribal Development Programme	IFAD	IFAD	HC	29 Apr 99	21 Jun 01	31 Dec 09	L - I - 506 - IN	SDR	16 950 000	5%
National Microfinance Support Programme	IFAD	UNOPS	HC	04 May 00	01 Apr 02	31 Dec 09	L - I - 538 - IN	SDR	16 350 000	12
Livelihood Security Project for Earthquake-Affected Rural Households in Gujarat	IFAD	UNOPS	HC	12 Sep 01	04 Nov 02	30 Jun 10	L - I - 568 - IN	SDR	11 650 000	6
Orissa Tribal Empowerment and Livelihoods Programme	IFAD	UNOPS	HC	23 Apr 02	15 Jul 03	30 Sept 13	L - I - 585 - IN	SDR	16 050 000	

Note: HC = highly concessional
IDA = International Development Association
UNOPS = United Nations Office for Project Services

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Objective			
Sustainable improvement in the livelihood opportunities of mountain people residing in the Indian Himalayan states of Meghalaya and Uttaranchal.	Replication of similar intervention methodology – investment projects with focus on microenterprise development with backward and forward linkages.	Investments by other donors to similar development projects.	
Purpose			
Sustainable, equitable and systematic approach to ensure improved livelihood opportunities of 29 300 poor households in Meghalaya and 42 700 poor households in Uttaranchal developed and implemented.	Improved income levels of participating households. Improved household food security of the participating households. Improved nutritional status of children under five.	Output to purpose review in the third project year and at the end of the project. External impact assessment studies using baseline (before and after) and comparative (with/without) data.	The holistic approach to microenterprise development using subsector/business service results in increased investment in the project area with effective credit delivery by formal financial institutions (FFIs) and primary agricultural institutions (PACs). The project is able to overcome the dependency mentality created by overreliance on subsidies in other development programmes.
Outputs			
1. Participatory community institutions established, operational and meeting the needs of poor households.	Number of SHGs/ <i>van panchayats</i> established/strengthened by the project: 1 955 in Meghalaya and 2 846 in Uttaranchal. Number of groups that have started savings and credit operation. Number of block offices that have become SHG federations.	Records kept by the groups. Regular monitoring and management information (MIS) system reports from PMUs, DMUs and NGOs.	SHG/ <i>van panchayat</i> mobilization processes are well thought out and efficiently implemented. NGOs use appropriate participatory processes for formation of SHGs/ <i>van panchayats</i> /SHG federations.
2. Empowerment and capacity-building of target population, especially women and other marginal groups such as landless and unemployed youth, enhancing their ability to plan and manage	Number of SHGs that have taken up social sector activities. Total amount mobilized by SHGs from other sources for social sector activities. Number of <i>van panchayats</i> that have formulated and implemented forest use plans. Number of technology demonstrations and their uptake to	Findings of regular monitoring, MIS and impact assessment surveys.	NGOs use appropriate participatory processes for community mobilization. Active participation of households in project activities realizing the

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
their own development effectively and sustainably.	reduce women's workloads.		potential of self-help activities vis-à-vis subsidy-driven delivery of services by other projects.
3. Effective savings and credit operation within SHGs and SHG/formal financial institution (FFI)/PAC linkage programme established.	Improved net worth of SHGs. Number of SHGs that have received seed capital and the amount of seed capital provided. Number of SHGs linked to banks – Number of SHGs receiving one/two/three/four cycle loans. Number of SHGs that have taken over payment to group promoters. Reduction in the dependence of target group on informal lending sector.	Records kept by the groups. Regular monitoring and MIS reports from PMUs, DMUs and NGOs Impact evaluation studies.	FFIs and PACs effectively respond to SHG credit needs.
4. Adoption of subsector/business services approach for identification and development of livelihoods as microenterprises. Business plan development by activity groups/companies/MACS for microenterprise development.	Number of subsectors, identified for development. Number and type of demonstrations designed and implemented. Number and type of successful demonstrations and number of activity groups formed. Number of individuals/groups accessing and investment flows into microenterprise sector from FFIs/PACs. Disbursement and recovery performance of FFIs/PACs.	Records kept by the activity groups. Regular monitoring and MIS reports from SVCC, FFIs/PACs. Impact evaluation studies.	SVCC staff receives adequate technical support to implement subsector/business services strategy. FFIs and PACs effectively respond to the microenterprise investment needs.
5. Business plan development for establishing enterprises required for providing backward and forward linkages to the microenterprise.	Number of companies/MACS/individuals obtaining loans for establishing forward and backward linkages. Type of activities for which loan has been obtained. Number of enterprises that have obtained equity/near-equity funding. Producer price comparison between project and non-project areas.	Regular monitoring and MIS reports from SVCC, FFIs/PACs. Impact evaluation studies.	FFIs and PACs effectively respond to enterprise (backward and forward) investment needs.
6. A land bank pilot initiative implemented in Meghalaya to assist resource-poor households in obtaining long-term tenurial rights.	Number of SHG/households leasing/purchasing land from landlords with the assistance of the Land Bank Committee. Number of households that have obtained long-term land allocation from Syiem/Nokma in respect of community-owned land. Number of SHG/households that have obtained loans and amount of loan obtained from SVCC for leasing/purchasing land from landlords. Investment levels in land-based activity.	Regular monitoring and MIS reports from SVCC and NGOs. Impact evaluation studies.	Traditional institutions participate in assisting the resource-poor households in gaining access to land.
7. Capacity-building of project stakeholders for effective project implementation.	Government: Timely flow of funds and support for policy changes. NGOs: Implementation capacity to solicit active participation of the community in developmental efforts,	Regular monitoring and MIS reports of PMUs, DMUs and NGOs. Supervision reports.	Willingness of stakeholders to participate actively in project implementation with focus on sustainability.

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
	<p>resource mobilization for implementing other development activities and phased transfer of control including costs to the SHGs.</p> <p>FFIs/PACs: Adoption of SHG methodology as a tool to enhance size of the quality loan portfolio, credit-deposit ratio and PAC profitability.</p>	Impact evaluation studies.	
8. Social venture capital company established and operating.	<p>Movement towards self-financing of operating costs – profitability of SVCC.</p> <p>Demand for business development services offered by SVCC.</p>	Annual audited reports of SVCC.	Demand for equity/near-equity investment opportunities with possible exit options and other business development services develops with project activities.
9. Policy issues that affect the livelihood systems identified, studied and result in policy modification.	<p>Land tenurial system in Meghalaya becomes farmer/tiller-friendly.</p> <p>Emergence of land consolidation plans for production enhancement in Uttaranchal.</p> <p>Emergence of sustainable management and uses of forests and forest lands.</p>	<p>Regular reports monitoring and MIS reports of PMUs, DMUs and NGOs.</p> <p>Periodic review of policy activities by oversight committees.</p>	The government is amenable to adopting policy changes.
10. Effective project management system established and operational.	<p>Management systems – administrative, financial and human resource policies prepared and implemented.</p> <p>Project implementation as per approved annual workplan and budget.</p> <p>Shift in operational modalities of rural development societies (RDSs) to those of a quasi-NGO with independent resource mobilization.</p> <p>Active community participation in the management of RDSs.</p> <p>A system of periodic reviews and mid-course corrections established.</p>	Regular documents/reports available for verification at various levels of project management.	
11. Project learning system developed and operational.	<p>M&E and learning systems documented and established.</p> <p>Meaningful lessons learned disseminated to stakeholders.</p> <p>Learning incorporated in project strategies and activities.</p>	Regular reports available for verification at various levels of project management.	

Activities
1.1 Identify and select RNGO/Is and FNGOs/Is. 1.2 Undertake training, exposure visits, other capacity-building exercises for partner NGOs. 1.3 Mobilize SHGs (existing and new)/ <i>van panchayats</i> and build capacity. 1.4 Develop SHG federations at the block level.
2.1 Develop capacity of SHGs and their federations for undertaking microplanning. 2.2 Build capacity of SHGs and their federations to source funding for social-sector activities and to implement microplans. 2.3 Identify and provide appropriate technology for reducing women's workloads. 2.4 Formulate and implement forest use plans.
3.1 Build capacity of SHGs to implement savings and credit programme training and exposure visits. 3.2 Evaluate the performance of SHGs. 3.3 Provide seed capital. 3.4 Establish linkage of SHGs with FFIs/PACs. 3.5 Facilitate the SHGs' obtaining block loans from FFIs/PACs. 3.6 Implement the exit strategy for NGOs.
4.1 Undertake subsector survey – identify and prioritize growth opportunities. 4.2 Design and implement pilot schemes that demonstrate various livelihood opportunities in different subsectors. 4.3 Expose participants to demonstrations through exposure visits, manuals and group discussions. 4.4 Develop activity groups around successful demonstrations. 4.5 Assist members of activity groups in implementing interventions with credit from FFIs/PACs.
5.1 Provide assistance for developing enterprises in backward and forward linkages. 5.2 Provide business development services. 5.3 Provide equity/near-equity support. 5.4 Establish linkage with FFIs/PACs for credit assistance.
6.1 Fine-tune the land bank pilot initiative methodology. 6.2 Establish land bank committee and build capacity. 6.3 Provide facilitation to the community/leaders to understand the importance of tenurial security to enhance investment in land-based activities. 6.4 Provide funding to obtain lease or to buy land.
7.1 Recruit and build capacity of staff. 7.2 Provide deliverables-based contract to implementing partners. Ensure smooth flow of funds to project activities. 7.3 Develop and implement an exit strategy for NGOs.
8.1 Establish SVCCs in both states.

Activities
8.2 Recruit and train staff in subsector business services approach to enterprise development. 8.3 Implement livelihood development activities of the project. 8.4 Develop instruments and mechanisms for providing equity/near-equity support to enterprise. 8.5 Provide business development services. 8.6 Review and revise SVCC model as needed.
9.1 Undertake policy discussions with both state governments. 9.2 Design a working plan for addressing policy issues. 9.3 Periodic review of progress in correcting policy anomalies.
10.1 Establish registered societies in both states to serve as PMUs; establish offices, recruit staff; establish working, financial and other procedures; MIS, human resource development. 10.2 Regular management meetings to plan, review, revise, etc. 10.3 Design and implement impact assessments, periodic monitoring reviews and evaluations of progress. 10.4 Mobilize funds from other sources to assist SHGs and NGOs in implementing social-sector activities. 10.5 Provide support to phased transfer of control of RDS to SHGs.
11.1 Establish M&E systems with appropriate feedback mechanisms to disseminate learning. 11.2 Establish strategy for involving project participants in contributing their experiences to project learning. 11.3 Conduct regular workshops with government, other donors and other interested development organizations. 11.4 Organize publication and dissemination of project learning.

SUMMARY OF POLICY ISSUES AND FOLLOW-UP ACTION REQUIRED

Issue	Possible Action Required Prior to Project Start-Up	Possible Actions to Be Taken during Implementation
1. Land tenure in Meghalaya: insecurity of tenancy, absence of clear land records and titles, and anomalies in matrilineal inheritance significantly reduce the potential success of any livelihood activities based on land resources.	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Meghalaya agrees to establish a broad-based working group that will propose effective, practical and lasting solutions to land tenure problems. • IFAD identifies technical assistance to assist the working group. 	<ul style="list-style-type: none"> • Relevant legislative and administrative action needs to be taken by the mid-term review (MTR) to implement solutions to tenure problems if the project is to continue into full implementation. • A land bank is established to assist in solving tenure problems.
2. Land management in Meghalaya: <i>jhum</i> (shifting cultivation), unregulated use and privatization of common lands and clan lands, and inequitable access to common property resources also significantly reduce the potential success of investment in land-based livelihood activities.	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Meghalaya agrees to establish a broad-based working group that will propose solutions for the various land management issues including recognizing the potential sustainability of <i>jhum</i> and the need to halt unwarranted privatization of common property and clan lands. • IFAD identifies technical assistance to assist the working group. 	<ul style="list-style-type: none"> • Relevant legislative and administrative action needs to be taken by the MTR to implement solutions to land management problems. • <i>Jhum</i> experiments to strengthen the sustainability of the system and sustainably develop its potential for supporting other livelihood activities are implemented. • A land bank is established to assist in solving land management issues.
3. Land consolidation in Uttaranchal: fragmentation of land holdings reduces potential for introducing land-based livelihood activities.	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Uttaranchal agrees to establish a working group to propose solutions for addressing land fragmentation issues that affect improving economic security of poor households. 	Experiments in consolidation of land holdings for enhancing livelihood opportunities are undertaken in target districts.
4. Forest management in Meghalaya.	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Meghalaya agrees to the draft of the tripartite agreement between the Autonomous District Council (ADC), forest-land owners and the village communities. • Government of Meghalaya established a joint forest management programme in cooperation with traditional institutions (autonomous district councils and dorbars). 	Government of Meghalaya reviews the United Khasi-Jaintia Hills Autonomous Districts (Management and Control of Forests) Act, 1958 (especially section 4) and the Garo Hills District (Forest) Act, 1958 (section 3) to devolve day-to-day management control to the village forest committees and accommodate the interests of NTFP/MAP producer SHGs.
5. Forest management in Uttaranchal: confusion in contradictory and overlapping rules and regulations; overly bureaucratic procedures in preparing and approving microplans.	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Uttaranchal amends the van panchayat rules 2001 to: • enable village communities to include reserve forest area with the permission of the Divisional Forestry Officer. • simplify microplanning process and procedure for sanction of microplans. 	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Uttaranchal undertakes a comprehensive review of the Village Joint Forest Management Rules, 2001 and Van Panchayat Rules, 2001, and assesses the scope for formulating only one rule to cover both. The revised rules should allow: <ul style="list-style-type: none"> - inclusion of reserve forest area with the permission of the DFO. - access of CBOs to forest lands and their representation in the committees at the village level and above. - Participation of NGOs in facilitating community forestry management and

APPENDIX IV

Issue	Possible Action Required Prior to Project Start-Up	Possible Actions to Be Taken during Implementation
		<p>formulation of microplans to ensure equity.</p> <ul style="list-style-type: none"> - Empowering village committees to hire/link with persons/institutions for technical advice - Village committees to formulate the microplan without waiting for DFO to write the comprehensive plan (<i>sanhat yojana</i>); village committees also empowered to give final approval of the annual plan according to the sanctioned microplan; Forestry Department to give technical support when required by village committees. - Flexibility in fund used for forest development, and reducing the share of <i>zilla panchayat</i> in the profits. - Local disposal of appeals.
<p>6. Trade in NTFPs and medicinal and aromatic plants: restrictive collection/harvesting regulations; difficulty in transit of NTFPs and MAPs; state monopoly in the trade of certain forest products and outdated, ineffective institutions reduce the viability of economically viable forest-based livelihoods.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Uttaranchal reviews the ban on commercial harvest of ringal (Government of Uttar Pradesh order dated 28 June 1974) to allow harvesting in target areas. • Government of Uttaranchal reviews the list of banned medicinal plants to allow collection/harvesting of selected species in the project villages (e.g. Government of Uttar Pradesh order dated 30 May 1974). • Government of Uttaranchal reviews the procedure of allotment of firewood and pine resin to village-based rosin and turpentine units run by societies/cooperatives/associations. 	<ul style="list-style-type: none"> • State governments review the respective transit rules to: <ul style="list-style-type: none"> - In Uttaranchal: restrict the application of rules to specified categories of products. - In Meghalaya: provide a single window for grant of transit permit for outside the state. - Both states end rent-seeking behaviour by local government entities on the movement of forest products. • On harvesting/collection: <ul style="list-style-type: none"> - Governments of Meghalaya and Uttaranchal rationalize the ban on collecting certain MAPs and NTFPs including oak leaves for <i>tasar</i> silk rearing. - Government of Uttaranchal permits sustainable harvesting of ringal for commercial purposes by community-based groups. - Government of Uttaranchal permits rearing of oak <i>tasar</i> silk worms by community-based groups in reserve forests. - Government of Uttaranchal reviews the Uttar Pradesh Resin and Other Forest Produce (Regulation of Trade) Act, 1976 to allow decentralization of price fixation/allotment procedures and participation of natural resource management/SHG representatives on the advisory committee.

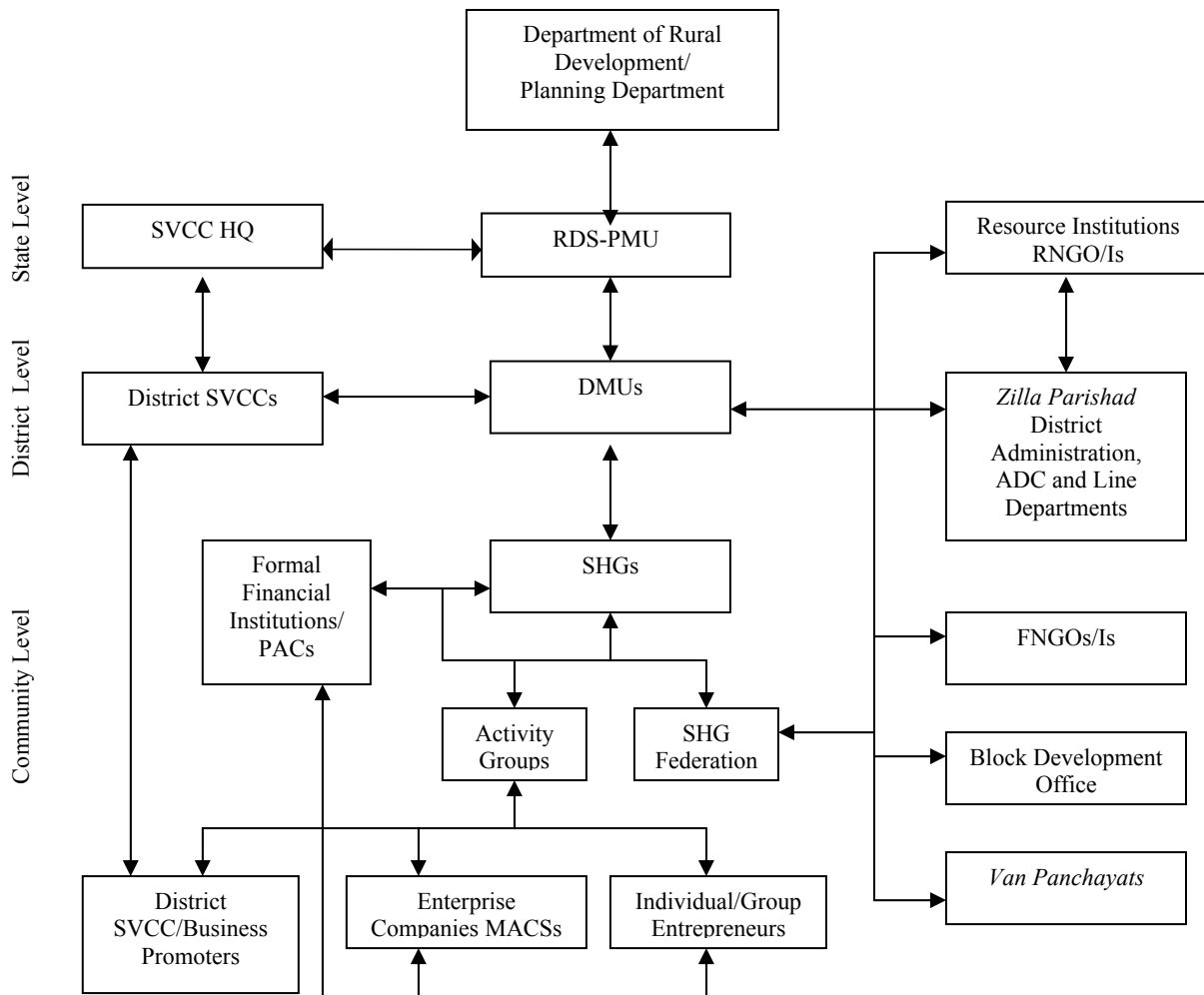
APPENDIX IV

Issue	Possible Action Required Prior to Project Start-Up	Possible Actions to Be Taken during Implementation
		<ul style="list-style-type: none"> - Government of Uttaranchal addresses the anomalies in the <i>Bheshaj Sanghs</i> (indigenous pharmaceutical firms) or dissolves them. - Government of Uttaranchal simplifies and modifies the Government Order of 26 May, 2001 pertaining to the registration procedure of prospective medicinal plant farmers to correct for overly bureaucratic and cumbersome procedures. - Both state governments need to distinguish community-based forest enterprises from big commercial industry for commercial regulation and restriction.
<p>7. Bifurcation of the State of Uttar Pradesh created the State of Uttaranchal. The division of the assets and liabilities of the Uttar Pradesh State Cooperative Bank (PCB) and transfer of assets and liabilities related to Uttaranchal to UCBL is not yet complete. Though Government of Uttaranchal has formed the Uttaranchal Cooperative Bank Limited as the state-level cooperative apex bank, the cooperative bank network in the state technically reports to PCB, and UCBL is unable to undertake banking activities.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • This anomaly will have to be rectified by dividing and transferring respective assets and liabilities to UCBL. Should this process be delayed, UCBL will have to obtain a license to operate from the Reserve Bank of India. This will be a condition for loan effectiveness. 	
<p>8. Delivery of services in Meghalaya: the situation is characterized by redundant institutions, lack of appreciation for traditional institutions and little cooperation among institutions.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Government of Meghalaya agrees to adopting a plan for capacity-building of ADCs and dorbars to make these traditional institutions more effective and responsive in delivering services to the public. 	<ul style="list-style-type: none"> • Review of progress in implementing capacity-building initiatives by MTR.
<p>9. Women's participation in village institutions.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Both states need to recognize that women's participation in village governance, even where legislatively mandated, is far from satisfactory and hinders economic advance of society as a whole. 	<ul style="list-style-type: none"> • Demonstrated efforts to enforce legislative mandates governing participation of women in local governance.
<p>10. Self-reliant cooperative act.</p>		<ul style="list-style-type: none"> • MACS Act has been adopted in Uttaranchal and needs to be adopted in Meghalaya before the MTR since it provides an important enabling legal environment for federations/ associations of grass-roots organizations.

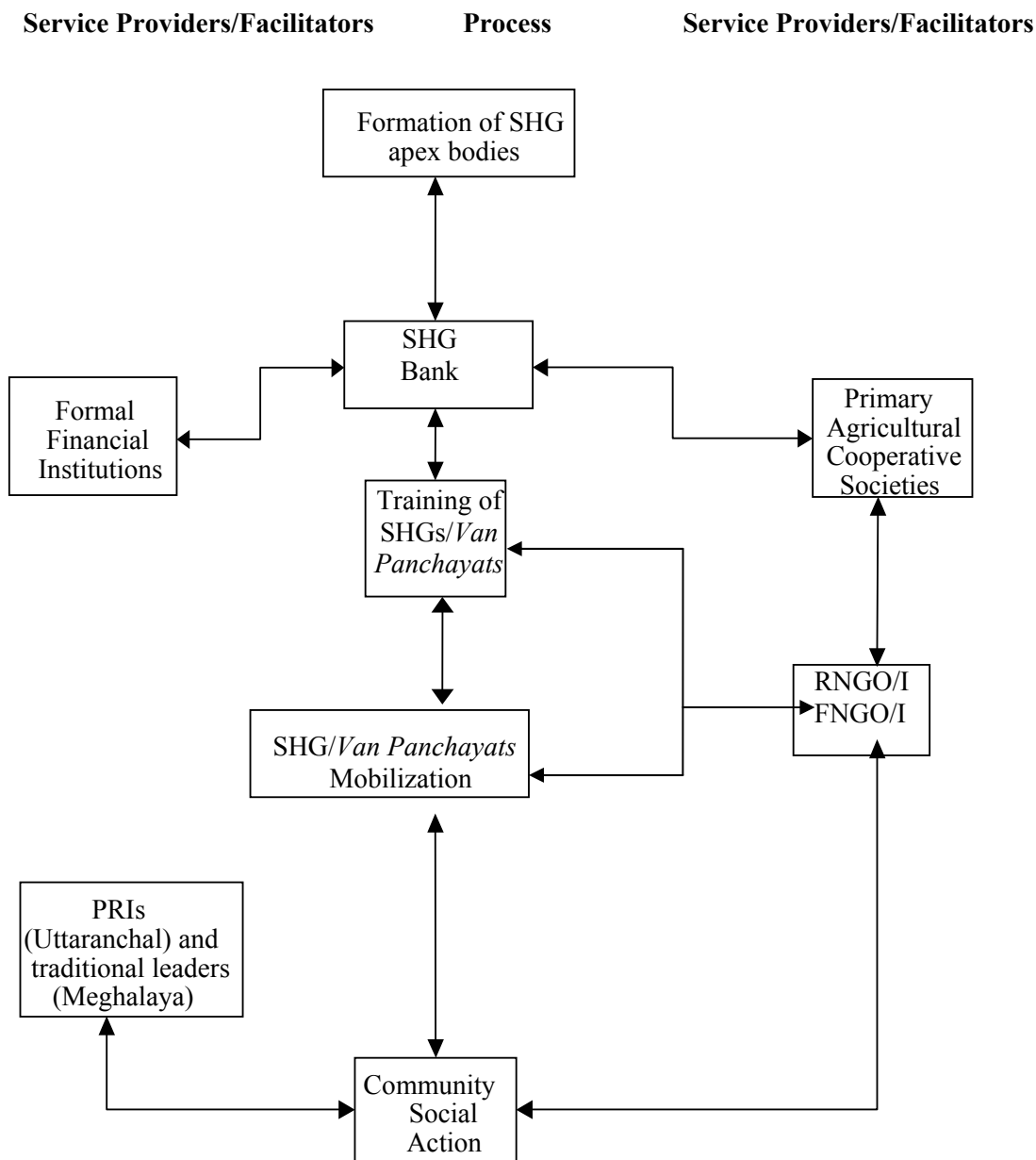
APPENDIX IV

Issue	Possible Action Required Prior to Project Start-Up	Possible Actions to Be Taken during Implementation
11. Crop insurance for agricultural and horticultural products.		<ul style="list-style-type: none">• Governments of both states need to adopt the centrally sponsored crop insurance scheme, especially for crops other than wheat.
12. Organic production.		<ul style="list-style-type: none">• State governments need to adopt legislative and administrative measures to promote organic cultivation of income-generating products effectively.

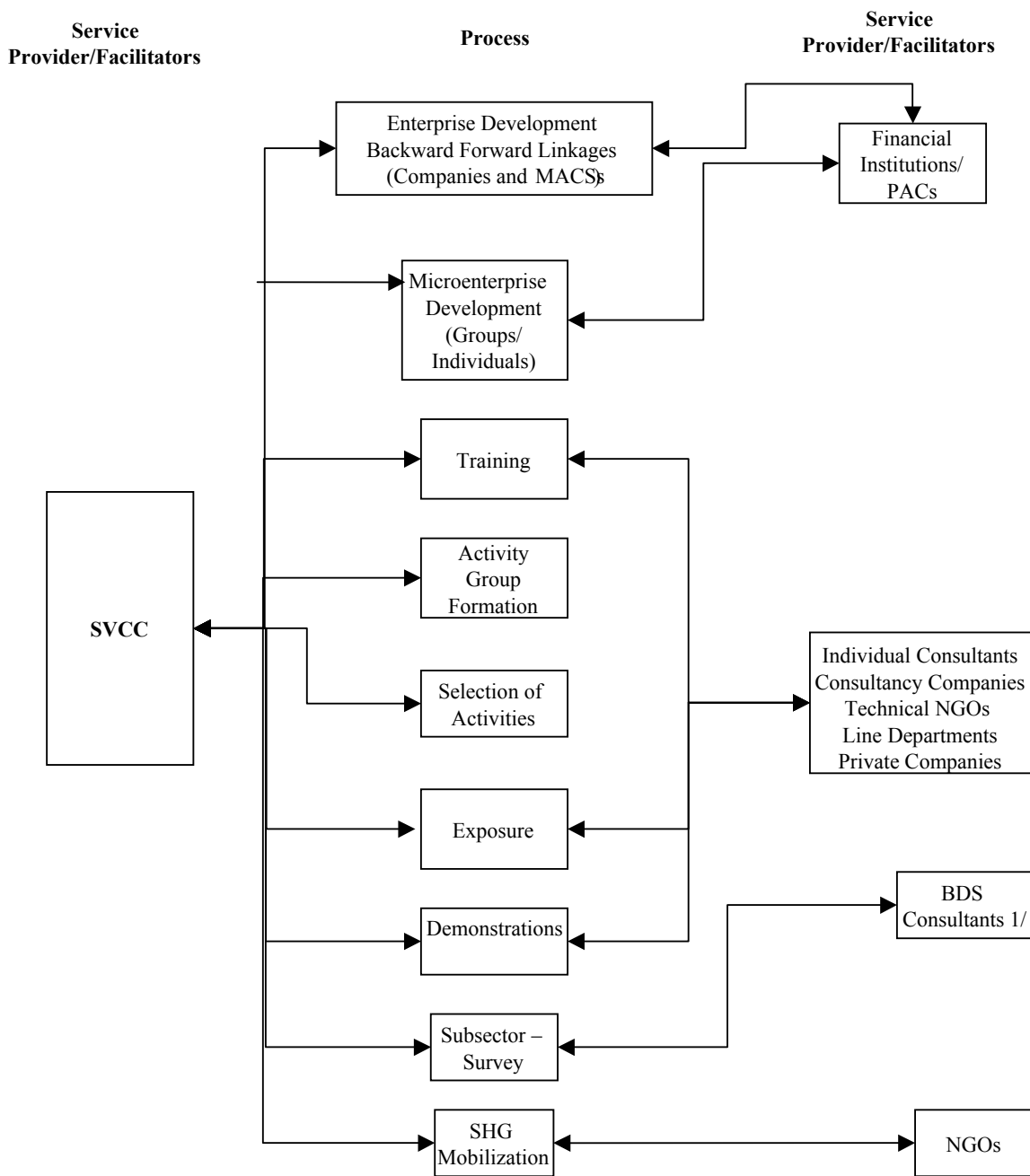
PROJECT MANAGEMENT CHART



**PROCESS CHART –
COMMUNITY INSTITUTIONS DEVELOPMENT**



PROCESS CHART – ENTERPRISE DEVELOPMENT



1/ Experienced in subsector survey using SBS Approach.

PROCESS CHART – FINANCIAL INTERMEDIATION

